جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم الاقتصادية,علوم تسيير,علوم تجارية

الشعبة :علوم مالية ومحاسبة

التخصص:مالية وبنوك

من إعداد الطالبين:رزازقة هاجر

برهي هشام

بعنوان:

تقييم الأداء المالي في القطاع البنكي

دراسة حالة بنك جزائري البنك التنمية المحلية BDL – تقرت 306–

للفترة (2015 –2017)

نوقشت وأجيزت بتاريخ 17_06_2019

أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ عشي نبيل ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة..... رئيسا

الأستاذ دادن عبد الغني.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة..... مشرفا

الأستاذ قوجيل محمد..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية: 2018_2019

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم الاقتصادية,علوم تسيير,علوم تجارية

الشعبة :علوم مالية ومحاسبة

التخصص:مالية وبنوك

من إعداد الطالبين:رزازقة هاجر

برهي هشام

بعنوان:

تقييم الأداء المالي في القطاع البنكي

دراسة حالة بنك جزائري البنك التنمية المحلية BDL –تقرت306 –

للفترة (2015 –2017)

نوقشت وأجيزت بتاريخ 17_06_2019

أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ عشي نبيل ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة..... رئيسا

الأستاذ دادن عبد الغني.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة..... مشرفا

الأستاذ قوجيل محمد..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية: 2018_2019

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ
فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ
كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ
زَيْتُونِةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا
يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ
يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءِ وَيَضْرِبُ اللَّهُ
الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلِيمٌ

صدق الله العظيم

إهـداء

الحمد الله وكفى والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد: أهدي ثمرة عملي هذا إلى: أعز وأغلى ما أملك

والدي الكريمين -حفظهما الله ورعاهما- إلى جميع أفراد

العائلة و إلى كل من رفع من معنوياتي في ساعة الضيق

والعسرة بالكلمة الطيبة وشجعني إلى المضي قدما بكل

صدق

هشام

إهـداء

أهدي قطاف و ثمرة جهدي هذا إلى الوالدين الكريمين راجية من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما ويرزقهما العافية كما ربياني وسعيا من أجل نجاحي سهر على سعادتي في الحياة إلى الشموع التي أضاءت لي مشوار حياتي إخوتي وأخواتي حفظهما الله وإلى عائلي رزازقة كل واحد بإسمه إلى جميع زملائي إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي راجية من الله أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد "اللهم أنفعنا بما علمته لنا وانفع غيرنا بعلمنا"

هاجر

شكر وتقدير

الحمد الله الذي مكنني من إتمام هذا البحث فما كان لشيء أن يجرى في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه ﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون﴾

فالحمد الله في الأولى والحمد الله في الآخرة.

يسعدني وأنا في مستهل هذا العمل أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف

أعضاء لجنة المناقشة المحترمين كل باسمه لقبولهم مناقشة وإثراء هذه الأطروحة

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية وعلوم التسيير

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي في القطاع البنكي ، وكذلك إبراز أهمية تقييم الأداء المالي وتم إسقاط هذه الدراسة على البنك التنمية المحلية – وكالة تقرت – خلال الفترة(2015-2017)، وذلك بالإعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تم إختيار مدى كفاءة الأداء المالي لل بنك بإستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

وبعد إجراء تقييم للبنك وجدنا أن ربحية البنك في تحسن مستمر والنتائج المسجلة من طرف المؤسسة خلال الفترة المدروسة إجابية ، ما يمكن البنك بلوغ القرار الرشيد حول مدى الاستثمار في تمويل مشروع استغلالي و هذا يدل على مدى إستجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم.

الكلمات المفتاحية:

التقييم ،الأداء المالي ، المؤشرات المالية ، النسب المالية ،السيولة ،الأمان .

Résumé:

Cette étude vise à évaluer la performance financière du secteur bancaire et à souligner l'importance de l'évaluation de la performance financière.Elle a été confiée à la Banque de développement local (PDP) pour la période 2015-2017, sur la base des états financiers du budget et du tableau des résultats. Déterminer l'efficacité de la performance financière de la Banque à l'aide des indicateurs d'équilibre financier et de ratios financiers.

Après évaluation de la banque, nous avons constaté que la rentabilité de la banque s'améliorait et que les résultats enregistrés par l'institution au cours de la période considérée étaient positifs, de sorte que la banque puisse prendre une décision rationnelle sur l'ampleur de l'investissement dans le financement d'un projet exploitant.

Mots clés: Evaluation ، performance financière،indicateur financière ، la rentabilité financières ، la liquidité ،la solvabilité .

قائمة المحتويات

الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة المختصرات والرموز	IX
المقدمة	أ - ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للأداء المالى فى القطاع البنكى	
تمهيد	2
المبحث الأول : الأداء المالي مفاهيم أساسية	3
المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي	3
المطلب الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي	10
المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية	23
المطلب الأول : الدراسات عن الاقتصاديات العربيةو الاجنبية	24
المطلب الثاني : مقارنة الدراسة السابقة بدراسة الحالية	25
الفصل الثاني : دراسة حالة لبنك التنمية المحلية تقرت	
تمهيد	29
المبحث الأول : طريقة جمع أدوات الدراسة	30
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية	30
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	33
المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة	38
المطلب الأول : تقييم الأداء المالي لبنك التنمية المحلية	38
المطلب الثاني : تفسير ومناقشة نتائج الدراسة	51
خاتمة	53
قائمة المصادر والمراجع	55
الملاحق	58
الفهرس	62

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	ميزانية البنك التجاري	11
(2.1)	حسابات النتائج للبنك التجاري	12
(1.2)	الأصول لبنك التنمية المحلية	34
(2.2)	الخصوم لبنك التنمية المحلية	35
(3.2)	حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية	36
(4.2)	جدول التزامات لبنك التنمية المحلية	37
(5.2)	معدل العائد الى الأموال الخاصة.	38
(6.2)	معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف	39
(7.2)	معدل العائد إلى إجمالي الأصول	40
(8.2)	هامش الربح PM	41
(9.2)	معدل الرفع المالي	43
(10.2)	نسب نمو الأصول	43
(11.2)	نسب قابلية البنك على رد الودائع	46
(12.2)	معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة	47
(13.2)	هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية	48
(14.2)	نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع	49
(15.2)	نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع الجارية	50
(16.2)	نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	51
(17.2)	نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية	52

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1.2)	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة(BDL)تقرت	39
(2.2)	معدل العائد على حقوق الملكية	40
(3.2)	معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف	42
(4.2)	معدل العائد إلى إجمالي الأصول	43
(5.2)	هامش الربح PM	44
(6.2)	معدل نمو الأصول	45
(7.2)	معدل الرفع المالي	46
(8.2)	نسب قابلية البنك على رد الودائع	47
(9.2)	معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة.	48
(10.2)	هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية	49
(11.2)	نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع	50
(12.2)	نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع الجارية	52
(13.2)	نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	53
(14.2)	نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية	54

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الملحق رقم (1)	جدول الأصول لسنة 2015 – 2016 لبنك التنمية المحلية	61
الملحق رقم (2)	جدول الأصول لسنة 2017 – 2016 لبنك التنمية المحلية	62
الملحق رقم (3)	جدول الخصوم لسنة 2015 – 2016 لبنك التنمية المحلية	63
الملحق رقم (4)	جدول الخصوم لسنة 2017 – 2016 لبنك التنمية المحلية	64
الملحق رقم (5)	حسابات النتائج لسنة 2015 – 2016 لبنك التنمية المحلية	65
الملحق رقم (6)	حسابات النتائج لسنة 2015 – 2016 لبنك التنمية المحلية	66
الملحق رقم (7)	جدول التزامات لسنة 2015 – 2016 لبنك التنمية المحلية	67

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار/ الرموز	الدلالة بالغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
BDL	BONQUEDEDEVELOPPEMENT LOCAL	البنك التنمية المحلية
ROE	RETURN ON EQUITY	العائد على حقوق الملكية
ROA	RETURN ON ASSET	العائد على الأصول
PM	PROFIT MARGIN	هامش الربح
EM	EQUITY MULPLIER	مضاعف حقوق الملكية
AU	ACTIF DE PRESTATION	منفعة الأصول
RE	THEETNRESULT	النتيجة الصافية

مقدمـة

توطئة:

يعتبر تقييم أداء مالي للبنوك ذا أهمية عالية، إذ تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تحريك دواليب الاقت صاد وفقا لسياسات نقدية ومالية، من خلال وظائفها وعملياتها المصرفية، حيث تعتبر كذلك البنوك التجارية القناة الرئيسية اللازمة لانتقال الأموال بين مختلف القطاعات بصورة تسمح بتعظيم المنفعة . فبدورها تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية، أي بمصطلح أخر هي المشآت التي يلتقي فيها المودعين الذين يركلون جانب عرض الأموال، والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على الأموال.

ونظرا لأهمية التي تمتلكها القوائم المالية، (الميزانية، وجدول حسابات النتائج)في البنوك، زادت الحاجة إلى استعمالها في حساب المؤشرات المالية، فهي تلعب دوراً أساسيا في عملية تقييم الأداء المالي.

وهنا تتبادر عدة تساؤلات وإشكاليات فيما يخص كيفية معرفة مستوى البنوك والطرق المنتجة أو المستعملة لبلوغ أهدافها، وللإجابة عن هذه التساؤلات فإننا استخدمنا مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك المحلية أو الأجنبية كانت والكشف عن مستواها وللإجابة يجب علينا طرح التساؤل التالي :

1 . الإشكالية الرئيسية:

كيف يتم تقييم الأداء المالي في القطاع البنكي ؟ ما هي مؤشرات قياس الاداء المالي للبنوك التجارية؟

و للإجابة على الإشكال السابق نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

2 . الإشكاليات الرئيسية :

- **ما المقصود بتقييم الأداء المالي للبنك؟**
- **وما هي مؤشرات قياس الأداء المالي ؟**
- **كيف يتم تقييم الأداء المالي في البنك محل الدراسة ؟**

3 . فرضيات البحث :

- **التحليل معلومات مالية يساهم في التعرف على الوضعية المالية للبنك في فترة ما.**
- **يساهم الاختيار الجيد لمؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين الكفاءة والفعالية معا بالنسبة لبنك محل الدراسة .**
- **تحقق البنك التنمية المحلية أداء مالي جيد .**

4 . مبررات اختيار الموضوع:

يدخل هذا الموضوع في تخصص محل الدراسة الأكاديمية وهو ما يجعل تخصيصه بالدراسة والبحث أمرا مستحسنا من الناحية الموضوعية، إضافة إلى ذلك فإن الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع تمثل سببا إضافيا لاختياره.

5 . أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية موضوع بحثنا في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية،من خلال معرفة مستوى أداء المالي للبنوك محل الدراسة، من خلال نقاط قوة ونقاط ضعفه، وكيف يتم معالجتها .

6 .أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء للبنوك ، ومدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية؛

- تسليط الضوء على الموضوع، وإبراز أهميته؛
- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم أداء البنوك من خلال دراسة حالة البنوك ؛
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للبنك محل الدراسة.

7 .حدود الدراسة :

بالنسبة للحدود المكانية : فقد تناول هذا البحث ضمن القطاع البنكي الجزائري ,وبالضبط على مستوى بنك التنمية المحلية تقرت (Bdl).

أما بالنسبة لحدود الزمنية : فقد تم الاعتماد على ما تمكنا الحصول عليه من البيانات مالية محاسبية للمؤسسة محل الدراسة لفترة (2015-2016-2017).

8 . منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة المتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم الاعتماد منهج تحليلي في دراسة حالة لاعتباره أسلوب علميا تطبيقيا يوافق طبيعة موضوع البحث، بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL لبنك .

9 .مرجعية الدراسة :

الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية بمختلف أنواعها من كتب، مجالات، دراسات،ملتقيات،مداخلات .

10 .صعوبات الدراسة :

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالبنك ؛
- صعوبة تحديد البنك المناسب للدراسة ؛

11 .هيكل الدراسة :

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث كما يلي:

- اهتم الفصل الأول" **بالأدبيات النظرية والتطبيقية** "فتم تقسيمه لمبحثين:

المبحث الأول بعنوان" **الأداء المالي مفاهيم أساسية**" والذي تناول مفاهيم حول تقييم الأداء المالي وأساليب قياسه.

المبحث الثاني بعنوان "**الدراسات التطبيقية** "التي تتعلق بموضوع دراستنا .

- في حين تناولنا في الفصل الثاني "**دراسة حالة بنك التنمية المحلية** "التي تم تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول بعنوان "**طريقة جمع أدوات الدراسة**"والذي تم فيه تقديم البنوك وكذا البرامج المستخدمة في الدراسة .

أما المبحث الثاني فكان بعنوان" **تقييم الأداء مالي للبنوك محل الدراسة**" التي تم فيها تقييم الأداء المالي للبنك التنمية المحلية خلال ثلاث سنوات الدراسة .

وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات وآفاق الدراسة .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية للأداء المالي في القطاع البنكي

تمهيد:

تلعب البنوك دورا هاما في التنمية الاقتصادية في كل دولة، إذ لديهم السيطرة على جزء كبير من المعروض من النقود في التداول، فالبنوك من أهم الوسائط الماليين في الاقت صاد، فهو وسيط بين أصحاب العجز والفائض المالي، وعند قيامه بهذه المعاملات يحاول تحقيق أقرى عائد في ظل مستوى مقبول من المخاطرة حيث يرتكز ن شاطها أساسا على قبول الودائع ومنح الائتمان .

ولقياس الأداء المالي لهذه البنوك يوجد العديد من الأدوات المستخدمة في ذلك إذ نجد منها أدوات القياس التحليلية والإحصائية (الكمية)وعلى ضوء ذكر أدوات القياس المستخدمة في قياس الأداء المالي .

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول الأداء، و مؤشرات تقييم الأداء وكيفية تطبيقها على البنوك، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم أداء للقطاع البنكي ، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

البحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة–

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع–

المبحث الأول :الأداء المالي – مفاهيم أساسية –

يهدف تقييم الأداء المالي في مجال البنوك إلى قياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، كما له أهمية خاصة حيت تبين نقاط القوة والضعف في البنك للقطاع البنكي .

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

تطرقنا في هذا المطلب الى مفهوم الأداء وأهميته

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي و مؤشرات قياسه

1. مفهوم الأداء المالي:

–يعرف الأداء المالي على أنه":مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية." [1]

من خلال هذا التعريف نرى أن الأهداف المالية المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل البنك، وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

– كما يعرف كذلك على أنه" مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

هنا يمكن القول بأن الأداء المالي لا يتحقق إلا من خلال استغلال البنك لمواردها بصورة مثلى، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافها المسطر لها من قبل الإدارة.

– ويتمثل كذلك في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وبأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة.

وهنا من هنا نلاحظ أن الأداء المالي يتمثل في قدرة البنك على تخفيض تكاليفها و زيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

2. مفهوم تقييم الأداء المالي:

هناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم تقييم الأداء نذكر منها:

– **التعريف(1)**: يعرف تقييم الأداء بأنه: "وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم و بأعلى درجة من الكفاءة[1].

[1] عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006 -2011** مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية ،المجلد السابع، العدد الثاني، 2014 ، ص: 24 .

- **التعريف(2)**: يعرف ريكر وآخرون تقييم الأداء أنه" تحديد الى مدى استطاعت الإدارة تحقيق المهام المحددة لها و معرفة أسباب الانحرافات عن قياس الأداء المحدد و اقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجية عن نطاق تحكم الإدارة وتقرير و اعتماد الحوافز لتحسين الأداء. [2]

- **التعريف(3)** : ويعرف تقييم الأداء بأنه: " قياس مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المتاحة لديها".[3]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على النحو التالي:

عملية رقابية على مراحل العمليات في البنك ومجموعة من الإجراءات وهذا باستخدام الموارد المتاحة لديه.

3. مؤشرات قياس الأداء المالي

مؤشرات تقييم الأداء هي نسب تعبر عن علاقة رياضية بين متغيرين لها مدلول وتفسير وهي أداة تحليل توفر للمحلل في معظم الأحوال مفاتيح الاستدلال والمعرفة ,وتحليلها وتفسيرها بشكل سليم يدفع المحلل إلى المجالات التي تحتاج إلى المزيد من البحث و الاستقصاء ، وهي أداءات ذات توجه مستقبلي، أي أن المحلل يكون قادرا على تسوية وضبط الأمور المتصلة أو الموجودة في علاقة ما لتتلاءم مع شكلها وحجمها المحتمل في المستقبل ،وعلى ذلك فإن جدوى النسب المالية تعتمد على تفسيرها بذكاء ومهارة، وهو ما يمثل الجانب الأصعب في تحليل النسب.

وكما أشرنا سابقا بأن النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين متغيرين فهي تستهدف تبيان تطور معين لأرقام مالية متجانسة تفيد في المقارنة مع النسب المالية السابقة أو مع الأنماط الموضوعة ،كما تفيد إدارة البنك في اتخاذ القرارات و رسم السياسات ،هذه العلاقة يجب أن تكون واضحة ومحددة ،وذات دلالة نستطيع أن نقيس بها نقاط القوة والضعف ، كما تمكننا من إجراء المقارنات الأفقية كمقارنة نسب معينة من فترة مالية لأخرى أو مقارنات رأسية كمقارنة النسب المتناسقة بعضها ببعض و إيجاد معامل الارتباط بينهما.

بناءا على ما تقدم ذكره، فإننا نستطيع أن نصنف المعايير و المؤشرات التي يستند عليها في تقييم كفاءة الأداء المصرفي إلى مجموعتين هما :

المجموعة الأولى :

و تشمل على المعايير و المؤشرات التي تستند على كيفية الإنجاز و الطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، و التي تربو للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية و التي من ورائها يمكن تحقيق الأهداف المسطرة، بكلمة أخرى إن هذه المعايير تتعلق بسلوكية العاملين و أسلوب التعامل مع الزبائن و محاولة إرضائهم و نذكر منها ما يلي[4] :

- حسن الاستقبال و أسلوب التعامل مع الزبائن.
- سرعة الخدمة المقدمة إلى الزبائن .

---

[1] علاء فرحات طالب و ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط.الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص75.

[2] نصر محمود مزنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في الاداء المصارف التجارية، ط.الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص26.

[3] -ابراهيم محمد المحاسنة، ادارة وتقييم الأداء الوظيفي، دار جرير، البحرين، 2013، ص 15.

[4] صالح خالص، تقيّم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية-واقع و تحديات، جامعة الشلف ، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004،ص 389.

- مدى وفاء الزبائن إلى المصرف الذي يتعاملون معه.
- استقرار العاملين في المصرف و ارتباطهم به.
- قناعة العاملين بالمركز الوظيفي الذي يشغلونه و المسؤوليات المسندة لهم

إن هذه المؤشرات مترابطة و متداخلة لا يمكن فصلها ، حيث عندما تكون هناك قناعة لدى العامل بمركزه الوظيفي و شعوره بالارتياح لكونه حاصل على حقوقه ، فإن ذلك يخلق لديه الرغبة في العمل، و يتمسك بالمؤسسة التي يعمل بها، أي يؤدي هذا إلى استقراره فيها.

إن تولد الرغبة بالعمل لدى العاملين في المصرف يعني تقديم الجهود اللازمة الرامية إلى إرضاء الزبائن، و ذلك يظهر جليا في حسن استقبال الزبائن، و إنجاز المهام و الخدمات بأسرع وقت، مما يدفع الزبون إلى التمسك بالمصرف الذي يتعامل معه و يكون وفيا له.

إن هذه المؤشرات لها دورا و أثرا مباشرا على معايير المجموعة الثانية، وهي التي نطلق عليها المعايير الرقمية للنتائج المتحققة من ممارسة الوظائف المصرفية و التي تسعى إلى تحقيق أهداف المصرف

المجموعة الثانية:

المعايير الرقمية لنتائج ممارسة الوظائف المصرفية، إن هذه المعايير و المؤشرات توضح لنا رقميا ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقق الأهداف و هي تشمل على ما يلي[1] :

I. مؤشرات تحقيق الأرباح و الربحية:

بإعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في تقييم ذلك، و نذكر أهمها أدناه:

1) معدل العائد إلى الأموال الخاصة[2].

يرى الباحث عبد الحسين جاسم محمد في موضوعه أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية ,أن مؤشر الربحية بالنسبة لمعدل العائد على حق الملكية يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمين على أموالهم الموظفة في رأس المال وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف .[3]

2) معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف.

يرى الباحث بلال نوري سعيد الكروي توصل في موضوع بحثه بالنسبة لمعدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف الذي يقيس كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من أمواله المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية و الودائع فوجد أن مصرف الرشيد بالرغم من

[1] صالح خالص ,المرجع سابق ذكره,ص:390-396.

[2] Hempel , George H. ; simonson , Donald G. (Bank Management)5th ed , NewYork , John Wiley And son's , Inc 1999 p:63 .

[3] عبد الحسين جاسم محمد , أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة كربلاء ,المجلة العراقية للعلوم الإدارية .العدد:23,(1997-2004),ص:265.

انخفاض متوسطه ألانه الأكثر تحفظ في ارتفاع نسب هذا المؤشر قياسا بالرافدين مما يؤشر اختياره للقرارات الاستثمارية المدارة للأرباح من جهة أخرى بالرغم من أن مصرف الرافدين قد سجل أعلى متوسط لهذا المؤشر قياسا بالراشيد.[1]

3) معدل العائد إلى إجمالي الأصول.

يرى الباحثين كرار نزار نوري و بلال نوري سعيد بالنسبة لمعدل العائد على إجمالي الأصول يعد مؤشر مهم بشكل كبير في قياس الربحية المؤسسات والشركات بشكل عام والمصرف بشكل خاص توصل باحثين أن هذا مؤشر جيد بالنسبة للأول على حساب الأخر وذلك لكونه مؤشر يؤكد على حسن استغلال موجداته في توليد الأرباح بالرغم من وجود حالة التفاوت لكلا المصرفين في المدة بين ارتفاع وانخفاض والعكس صحيح.[2]

4) هامش الربح

يرى الباحث محمد جموعي قريشي في موضوعه تقييم أداء المؤسسات المصرفية لمجموعة من البنوك الجزائرية توصل في مؤشر هامش الربح لبنوك الذي يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه وجد معدل هامش الربح مرتفع جدا في البنك البركة الجزائري تجاوز 10 % واعتبر بنك البركة أكثر ربحية في خلال السنوات الدراسة ويعود هذا الاختلاف طبيعة النشاط الأساسي للبنك عن البنوك الأخرى واعتماده صيغا تمويلية مضمونة الربحية كبيع بالمرابحة والتأجير و التمويلي[3]

5) النسبة الصافية لفوائد الأصول المتاحة للتوظيف.

يرى الباحثين التجاني وافية وشعوبي محمود فوزي ان النسبة الصافية لفوائد الأصول المتاحة للتوظيف في موضوع بحثهم تبين قدرة البنك على إدارة مخاطر معدل الفائدة فوجد انخفاض هدا النسبة ابتداء من عام 2005الى 2008 وزيادة في قيمة الأصول المدارة للدخل وتفوق نسبة الزيادة في الدخل الفائدة أي تزايد في معدل ROA وذلك لتأثره بإجمالي الموجودات بالزيادة في دخل قيمة الموجودات المدارة للدخل هذا الزيادة لكلا البنكين القرض الشعبي الجزائري و البنك الوطني الجزائري.[4]

II. مؤشرات تحقق النمو:

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها المصرف و حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، و من بين هذه المؤشرات ما يلي:

1) معدل نمو الأصول.
2) معدل الرفع.

III. مؤشرات قياس الأمان:

هناك جملة من المقاييس و المؤشرات التي يستعملها المصرف لغرض قياس الأمان و إمكانيته على مواجهة الإلتزامات، نعرض أهمها أدناه:

1) قابلية المصرف على رد الودائع.

---

[1] بلال نوري سعيد الكروي ,تقييم ربحية المصارف بإستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد ,جامعة كربلاء ,كلية الإدارة والإقتصاد ,المجلة العراقية للعلوم والادارة ,العدد:24, 2001,:16.

[2] كرار نزار نوري وبلال نوري سعيد ,استخدام مؤشرات مخاطر رأس المال في تقييم الربحية المصرفية ,دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الأردني والقاهرة عمان ,جامعة كربلاء كلية الإدارة و الاقتصاد ,مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية ,العدد : 1,المجلة :25, 2017, ص:251.

[3] محمد جموعي قريشي ,تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية ,مجلة الباحث ,الجزء: 1,العدد:3, 2004,ص:94.

[4] التجاني وافية وشعوبي محمود فوزي ,تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,ابحاث اقتصادية وإدارية ,العدد :17,جوان 2015,ص:38.

يرى الباحثين التجاني وافية وشعوبي محمود فوزي في موضوع بحثهما فيما يخص مؤشر قابلية المصرف على رد الودائع انه يقيس مدى كفاية رأس مال البنك في مواجهة الخسائر المحتملة فوجد تدبدب بالنسبة خلال فترة دراسة بالنسبة لبنك الوطني الجزائري مع هدا البنك قدرة على رد الودائع تعطيه انطباعا مقبولا الى حد ما لدى مودعيه يعني اعتماده الى حد معين على حقوق الملكية في مواجهة تلك السحوبات بينما البنك القرض الشعبي سجل نسبة مرتفعة هدا إشارة انه يعتمد الى حد كبير على أمواله الخاصة أكثر من اعتماده على أصوله السائلة في مواجهة مسحوبات المودعين .[1]

2) معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة.

3) هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

يرى الباحثين التجاني وافية وشعوبي محمود فوزي في موضوع بحثهما فيما يخص كفاية حق الملكية إلى الاستثمارات وجد نسبة كفاية رأس مال في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة آي انه قدرة البنك على تغطية قيمة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات وهدا يرجع الى السياسة المتبناة من قبل إدارة المؤسسة في الرفع من قيمة رأس ماله وهدا ما يمكن القول أن هذا النسبة توفر للبنك هامش أمان جيد يجعله في مأمن عن مخاطر الاستثمار هدا لكلا البنكين الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري وهذا أمر إيجابي حتى يكون البنك أكثر تحكما في التزاماته اتجاه الغير.[2]

IV. مؤشرات قياس السيولة :

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الإلتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات مايلي[3]:

1) النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى مجموع الودائع الجارية

2) النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع.

يرى الباحث في موضوعه فيما يخص مؤشر السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع أنها تعكس هذه النسبة مقدار المصرف على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع توصل إلى تدبدب نسبة خلال السنوات الدراسة يدل على خطر السيولة منخفض فتوفر السيولة يزيد من ثقة المودعين وذلك بالمقارنة من البنوك الأخرى .[4]

3) النسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع .

4) نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية.

من خلال ما تقدم نلاحظ بأن مجاميع المؤشرات و المعايير الوارد ذكرها أعلاه، ترتبط بغاية المصرف و أهدافه الرئيسية، فالمجموعة الأولى تتعلق بتحقق الأرباح و مستوى الربحية التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، كما يرمي المصرف إلى التوسع و النمو وذلك ما تعكسه معايير و مؤشرات تحقق النمو (المجموعة الثانية)، أما مؤشرات المجموعة الثالثة فهي توضح مستوى الأمان و تحققه خلال ممارسة المصرف لنشاطه، وفي الأخير نجد مؤشرات قياس السيولة و إمكانية مواجهة الإلتزامات المستحقة و السحوبات المفاجئة.

[1] التجاني وافية وشعوبي محمود فوزي,مرجع سابق ذكره ,ص: 39.

[2] التجاني وافية وشعوبي محمود فوزي,مرجع سابق ذكره ,ص: 40.

[3] صالح خالص ,المرجع سابق ذكره,ص: 397.

[4] محمد راتول ,العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ,العدد: 14, 2016,ص:14.

لا يمكن لنا أن نتصور أن المصرف يستطيع أن يحقق المستوى المطلوب من الربحية والنمو مع توفر السيولة و الأمان أثناء ممارسته لنشاطه، ما لم يضمن وفاء الزبائن والمتعاملين معه، وخلق القناعة لديهم بأنه المصرف الأفضل على أساس تنوع الخدمات المقدمة، و سرعتها و حسن الإستقبال و قلة التكلفة.

❖ لهذا نقول بأن المؤشرات التي تطرقنا لها هي مؤشرات متداخلة و مترابطة مع بعضها، ولا يمكن الفصل بينهم و إن التقسيم الذي سردناه هو تقسيما نظريا و ذلك لإيضاح الفكرة و تسهيل عملية استيعابها.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

1- أهمية تقييم الأداء المالي

تحظى عملية تقييم الأداء المالي في البنوك بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة و مختلفة يمكن ابرازها في مايلي: [1]

- يبين تقييم الأداء في البنوك قدرته على تنفيذ ما مخطط له من أهداف و من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها و الكشف عن الانحرافات و اقتراح المعالجات الأزمة لها مما يعزز أداء البنوك بمواصلة البقاء و الاستمرار في العمل؛

- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة الى أخرى؛

- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي تعمل فيها من ثم تحديد الأولويات و حالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك؛

- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن الانسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة و علاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛

- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك تحديد دوره في الاقتصاد الوطني و آليات تعزيزه؛

- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص و استخدام الموارد المتاحة للبنك؛

- يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للبنك مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيه؛

- يكشف تقييم الأداء على مدى إسهام البنك في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل التكاليف و التخلص من عوامل الضياع في الوقت و الجهد و المال مما يعود على الاقتصاد و المجتمع بالفائدة؛

- يقدم تقييم الأداء إيضاحا في كيفية أداء مهامهم الوظيفية يعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

2- أهداف تقييم الأداء المالي

هناك أهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء في البنوك يمكن إظهارها كالتالي:[2]

[1]-نصر محمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص ص30-28.

[2]-علاء فرحات طالب و ايمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 77 .

– متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما و نوعا ضمن الخطة المرسوم و المحددة لها و يتم ذلك للاستناد الى البيانات و المعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

– قياس مدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه و توفر المعلومات لمختلف المستويات و الجهات الأخرى خارج البنك.

– الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك و إجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتهاو ذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها و تصحيحيها و العمل على ايجاد الاخطاء مستقبلا.

– توفير البيانات و المعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك الى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها و يمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الافضل المتناسق.

– تقديم قاعدة بيانات و معلومات عن أداء البنك تسهم في وضع السياسات والدراسات و البحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء و رفع كفاءته.

الفرع الثالث: مراحل و مبادئ تقييم الأداء المالي

تطرقنا في هذا الفرع الى مراحل و مبادئ تقييم الأداء

أولا: مراحل تقييم الأداء المالي

يمكن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك بإتباع المراحل التالية:[1]

1– جمع البيانات الإحصائية والمعلومات:

تمثل هذه المرحلة في جمع كافة المعلومات والب يانات الضرورية المتعلقة بالبنك موضوع التق ييم وتتمثل المصادر في الوثائق المال ية المحاسبية وغير ذلك من الإحصاءات التي تنبثق من مجريات التنفيذ الفعال والتي تشمل بيانات التكاليف تتحصل عليها أثناء وبعد فترة الاستغلال حيث أنها تحدد الربح على الخسارة.

2– مرحلة قياس الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية في عملية التقييم، من خلالها تتمكن البنوك من ق ياس نهايتها وفعاليتها والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي المعا يير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها فالبنوك تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه.

ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسئولي البنوك بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة [2]وهذا يعني أن عملية قياس الأداء الفعلي مرهونة باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

[1]–عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2002 –2000،ص : 57 .

[2]أحمد بن حماد الحمودة،" تقييم الأداء الوظيفي"، دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 2 ، سبتمبر1994، معهد الإدارة العامة، الرياض، ص337.

3- مرحلة الحكم على النتائج:

إن تقييم الأداء يتم بغرض التأكد من الموصفات والمعايير التي أخذت الإقامة عملية التقييم قد جاءت على نحو مكانة مسعى وإن التنفيذ يسير نحو النشاط وبالتالي اقتراح إجراءات مال ية على البنك لمحاولة الخروج من الوضع الصعب أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالة البنك سيئة ماليا أو جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها والتعسف أكثر وعليه فإن الحكم على نتائج التحليل يمكننا من اتخاذ إجراءات شخصية.

ثانيا: مبادئ تقييم الأداء المالي

لا تقوم عملية التقييم إلا إذا توفرت أسس عامة والتي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ومن بينها:

1- عملية التقييم لا بد أن تكون مفهومة بسيطة؛

2- استمرار عملية التقييم ولا يقتصر على فترة زمنية معينة بل لفترات متتالية من أجل إحداث مقارنات ومستخلصات تفيد البنك مستقبلا؛

3- تقترن عملية التقييم بوجود أنظمة مساعدة للرقابة المالية والمحاسبية؛

4- لابد أن يصاحب نظام التقييم نظام الأجور حيث يكون دافع قوي للموظفين لزيادة نشاطهم ورفع كفاءتهم على الأداء.

5- عند إجراء عملية التقييم لابد من عدم فصل الأنشطة المختلفة للبنوك عن بعضها البعض لان البنك وحدة متكاملة لا يمكن الفصل بين مصالحها وأنشطتها إلى أجزاء بل هناك تجانس وترابط في المصالح من أجل تحقيق هدفها؛

6- التثبت من تأكد الترابط والتوازن والتكامل بين مختلف أنشطة البنك وكذا تفاعلها في ما بينها؛

7- لابد أن تقتدي عملية تقييم الأداء بنظام الحوافز حيث يقرر الدوافع الايجابية والسلبية مما يجعل من مصلحة القائمين بالأداء تنفيذها على درجة عالية الكفاءة.

من خلال ما سبق نصل إلى أنه حتى يحصل البنك إلى تحقيق أهدافه لابد أن يتبع مراحل ومبادئ معينة حتى يتمكن من وضع الأسس التي تمكن البنك من مقارنة الأداء الفعلي بالأهداف المقررة والمطلوبة في الخطة هذا يتطلب فعالية تنفيذ عملية متابعة الأداء وضرورة وجود جهاز يختص بعملية المتابعة والرقابة على الأداء الفعلي ويتولى تسجيل نتائجه لتنفيذ.

المطلب الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي في البنوك

تقييم الأداء المالي يعني تقديم حكم ذو قيمة حول ادارة الموارد المادية والمالية، أي قياس النتائج المحققة ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و الحكم على درجة الكفاءة.

الفرع الأول : القوائم المستعملة في تقييم الأداء

إن من وسائل التحليل التي يعتمد عليها البنك التجاري في عملية تقييم الأداء،الميزانية وجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)،فالميزانية تتكون من جانبين أصول وخروم،حيث يركل الجانب الأول استخدامات الأموال،أما الثاني فيمثل مصادر الأموال

التي تعتبر التزامات على البنك للغير،في حين أن جدول حسابات النتائج يبين إيرادات وم صاريف البنك المترتبة عن عملياته المصرفية .

ويمكن توضيح عناصر هذين كالاتي:

1. الميزانية

تقدم ميزانية البنك معلومات مقارنة لما يمتلكه البنك من أصول،والمبالغ التي يكون مدينا بها وحقوق الملكية وذلك في تاريخ معين،ويسمح التحليل الشامل للمركز المالي للبنك لكل من المحللين والمديرين بالتعرف على مدى مقارنة المركز المالي للبنك والمكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له،وكذلك مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة،بالإضافة إلى تمكين الإدارة من تقييم التأثير المحتمل للأحداث الخارجية (مثل تغير أسعار الفائدة،التغيرات في السياسات المنظمة لعمل البنوك، دخول منافس جديد،تطوير خدمات مصرفية جديدة).[1]

ويتم عرض البيانات الخاصة بالميزانية وقائمة الدخل كل فترة قصيرة (عادة ربع سنة)وذلك حتى تكون المعلومات متاحة للجميع في نهاية مارس وجوان وسبتمبر ديسمبر من كل عام.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009 ،المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76 ، ص18.

الجدول رقم (1-1) يوضح ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1- أرصدة نقدية حاضرة - نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي - أرصدة سائلة أخرى	1 -رأس المال المدفوع 2 -الاحتياطي القانوني
2 - حوالات مخصومة - أذونات الخزينة - أوراق تجارية	3 -شيكات و حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع
3- مستحق على البنوك	4 -مستحق للبنوك
4- أوراق مالية واستثمارات - سندات حكومية -أوراق مالية أخرى	5- الودائع - ودائع حكومية وخاصة - ودائع جارية - ودائع لأجل - ودائع بإخطار - ودائع التوفير
5- قروض وسلفيات - قروض مقابل ضمانات - قروض بدون ضمانات	
مجموع الأصول	مجموع الخصوم

المصدر : الدكتور ضياء مجيد،اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2005 ،ص 274-279 .

2. جدول حسابات النتائج:

تعكس قائمة الدخل للبنوك التجارية الطبيعة المالية لأعمال هذه البنوك،فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد البنك مقابل ذلك فوائد،كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض و الاستثمارات في الأوراق المالية،ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد،وعلى هذا فإن الفوائد المح صلة عن القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق اكبر قدر من العوائد،كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي. [1]

[1] طارق عبدالعالي حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطر، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001 ،ص : 69 .

.الجدول رقم (1–2):نموذج لجدول حسابات النتائج للبنك التجاري

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
(1)إيرادات الفوائد		******
-الفوائد والأتعاب على القروض. -الفوائد على الودائع المستحقة لدى البنك. -الفوائد على الأوراق المالية. -الدخل من التأجير.		******* ******* ******* ▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪▪
(2) مصروفات الفوائد	******	
-الفوائد على الودائع. -الفوائد على الأموال المقترضة.	******* *******	
(3)صافي دخل الفوائد=(1)–(2)	******	******
(–) مخصص خسائر القروض	*******	
(4)=صافي دخل الفوائد بعد خصم المخصصات		*******
(5)الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد		*******
-أنشطة الائتمان. -أعباء خدمة الودائع. -مكاسب الأوراق المالية.		****** ****** ******
(6)المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد	********	
(7)صافي الدخل قبل الضريبة=(3)+(4)–(5)	********	******
(8)(–)ضرائب الدخل والتعديلات المحاسبية	*******	
(9)صافي دخل البنك	*******	******

المصدر : د . عبد الغفار حنفي ، السلوك التنظيمي و إدارة الأفراد ، المكتب العربي الحديث –مصر–ط 1993،ص208.

الفرع الثاني: مؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي في البنوك

تقع على عاتق البنوك مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح من المساهمين ودائنين وعاملين وغيرهم، مما يستدعي قيام تلك البنوك باستخدام عدد من مؤشرات الأداء المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها.

وهذه المؤشرات عادة ما يعبر عنها بالنسب التي تعكس الجوانب الأساسية أثر تعامل البنك والتي تستخدم في تقييم أداء البنك وتحليل مركزه المالي وربحيته، لذلك تعدد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء البنك وقدرته على مواجهة التزاماته

المستحقة عليه حاليا ومستقبلا لأنها تمثل أداة تشخيصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء ومن ثم تنتهي بعملية التقييم.

أولا: مؤشرات الربحية.

وهي المؤشرات التي تقيس ربحية البنك التي تعد ذات أهمية كبيرة نظرا للمخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:[1]

1. **نسبة هامش الربح**: وتقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح البنك التجاري وبالعكس.

نسبة هامش الربح =(هامش الربح /إجمالي الموجودات) * 100%

حيث أن :هامش الربح= الفوائد المحصلة– الفوائد المدفوعة

2. **معدل العائد على حق الملكية** : يعد هذا المعدل من أهم المؤشرات قياس الكفاءة استخدام الأموال ويعمل البنك التجاري دائما على زيادته بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهم وا البنك ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح(العائد) التي حققها البنك.

معدل العائد على حق الملكية = (صافي الأرباح بعد الضرائب /حق الملكية) *100%

3. **معدل العائد على إجمالي الموجودات** : يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول.

معدل العائد على إجمالي الموجودات =(صافي الأرباح بعد الضرائب /إجمالي الموجودات)

[1] فاطمة الزهراء شادي، آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013 -2014 ، ص: 49 .

4. **نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات :** تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات. [1]

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات =(صافي الربح بعد الضرائب /إجمالي الإيرادات) * 100%

5. **نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية:** تقيس هذه النسبة إمكانية الموجودات على تحقيق إيرادات البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات التشغيلية.

نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية =(صافي الإيرادات التشغيلية /إجمالي الموجودات) * 100%

حيث: **صافي الإيرادات التشغيلية= الإيرادات التشغيلية–المصروفات التشغيلية**

6. **نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح:** وتوضح هذه النسبة حجم الفوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الأرباح السنوية للبنك التجاري، وبذلك تكون هذه النسبة مدار اهتمام كبير من المساهمين.

نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح =(الأرباح الموزعة على المساهمين /صافي الربح بعد الضرائب) * 100%

7. **معدل العائد على الودائع:** يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك التجاري بعد دفع الضرائب.

معدل العائد على الودائع =(صافي الأرباح بعد الضرائب /إجمالي الودائع) * 100%

8. **معدل العائد للسهم:** يوضح هذا المعدل نصيب السهم الواحد من رأسمال البنك التجاري من صافي الربح بعد الضرائب، سواء في صورة توزيعات نقدية على المساهمين، أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة. [2]

معدل العائد للسهم =(صافي الأرباح بعد الضرائب /عدد الاسهم) * 100%

9. **معدل التوزيعات النقدية للسهم :** ويبين هذا المعدل نصيب كل سهم من أسهم رأسمال البنك التجاري من الأرباح الموزعة نقدا على المساهمين، وزيادة هذا المعدل تعني زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب الأسهم، والعكس.

[1] نصر محمود مزيان فهد، مرجع سابق ذكره ، ص: 59.

[2] نصر محمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 60.

معدل التوزيعات النقدية للسهم =(التوزيعات النقدية على المساهمين /عدد الاسهم) * 100%

10. **نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات:** يعبر هذا المعدل على قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق البنك لقدر كبير من الإيرادات في ظل ما توفر لديه من موجودات.

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات =(إجمالي الإيرادات /إجمالي الموجودات) * 100%

11. **معدل الأرباح القابلة للتوزيع على إجمالي الموجودات:** ويوضح هذا المعدل ربحية كل وحدة من موجودات البنك من الأرباح القابلة للتوزيع، الذي يمثل صافي الربح بعد استقطاع التكاليف والضرائب الداخلية كافة.

معدل الأرباح القابلة للتوزيع على إجمالي الموجودات =(الأرباح القابلة لتوزيع/ إجمالي الموجودات) * 100%

12. **معدل العائد على رأس المال المدفوع:** يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات رأس المال المدفوع من الأرباح المتحققة بعد دفع الضرائب، ومقارنة هذا المعدل مع المدد الزمنية المختلفة يعطي مؤشرا لقياس التطور في العائد على رأس المال المدفوع.

معدل العائد على رأس المال المدفوع =(صافي الربح بعد الضرائب/ رأس المال المدفوع) * 100%

13. **معدل العائد على الموارد :** هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أم خارجية، من صافي الربح التحقق وبذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

معدل العائد على الموارد =صافي الربح بعد الضرائب/ (إجمالي الودائع +حق الملكية) * 100%

14. **نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة:** يبين هذا المؤشر نسبة الفوائد المكتسبة نتيجة لعمل البنك التجاري في منح القروض، إلى الفوائد المستحقة على القروض التي حصل عليها البنك من الآخرين، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق إيرادات أكبر للبنك التجاري.

نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة =(الفوائد المكتسبة/ الفوائد المستحقة) * 100%

15. **نسبة ربحية العامل بالمصرف:** يوضح هذا المعدل ربحية العامل الواحد في البنك التجاري،وزيادة هذه النسبة تعني كفاءة عنصر العمل في تحقيق الأرباح، وهذا المؤشر يفيد عند التذكير في تعيين عمالة جديدة، إذ يتعين التأكد من زيادة ربحية العامل الجديد.

نسبة ربحية العامل بالمصرف =(صافي الأرباح بعد الضرائب/ عدد العاملين الدائمين) * 100%

ثانيا: مؤشرات السيولة، ومؤشرات ملاءة رأس المال، مؤشرات توظيف الأموال

من أهم المؤشرات المستخدمة من قبل البنوك التجارية فيما يتعلق بالسيولة، رأس المال، وتوظيف الأموال ما يلي:

1) مؤشرات السيولة.

توجد ثلاث معايير يمكن من خلالها معرفة سيولة البنك التجاري، وتتمثل في نسبة السيولة، وهي:[1]

1. **نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي بدون فوائد بنسبة معينة مما لديها من ودائع، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزي هذه النسبة. وتحسب وفقا للمعادلة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني =(الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/ قيمة إجمالي الودائع+التزامات أخرى)

وتشمل **الالتزامات الأخرى** البنود التي تقترب من صفة الودائع حيث يتعين على البنك الوفاء بها إما حالا أو في وقت قريب، وهي عبارة عن شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع – الأرصدة المستحقة للبنوك- مبالغ مقترضة من البنك المركزي.

2. **نسبة الرصيد النقدي:** يتأثر حجم الرصيد النقدي في البنك التجاري بعمليات **السحب والإيداع**. ونظرا لاختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين، فإنهما عادة لا يتعادلان، ويترتب على عدم تعادلهما تغير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري، و إن ما يهم المسؤولون في البنك التجاري ليس التغير في حجم الرصيد النقدي بل التغير في نسبته كمعيار لمعرفة سيولة البنك التجاري، وتتأثر نسبة الرصيد النقدي بعدة عوامل ايجابيا أو سلبيا، ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:
   - ✓ إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛
   - ✓ سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء؛
   - ✓ الإقراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا؛
   - ✓ زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات؛
   - ✓ وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى.

[1] ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 ، ص: 296-298.

والعكس بالعكس، أي أن نسبة الرصيد النقدي تنخفض عندما تأخذ العوامل السابقة الصورة العكسية، وتحسب نسبة الرصيد النقدي من خلال المعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي =(رصيد البنك لدى البنك المركزي+النقود في البنك/ قيمة إجمالي الودائع+مقام نسبة الاحتياطي القانوني [قيمة إجمالي الودائع –التزامات أخرى])

3. **نسب السيولة العامة** : تعني السيولة العامة قدرة البنك التجاري على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتوائم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة. لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض وهل أستخدم في المجال الذي منح من اجله، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسات منح الائتمان، وتعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ويعتبر هذا المعيار أكثر المعايير دلالة على سيولة البنك التجاري، فقد يهبط الرصيد النقدي للبنك في وقت ما، ولا يجب أن يؤخذ هذا دليلا على انخفاض السيولة لهذا البنك إذا زادت في نفس الوقت نسبة الأصول غير النقدية شديدة السيولة، وتحتسب نسبة السيولة العامة من خلال المعادلة التالية:

نسبة السيولة العامة =(نسبة الرصيد النقدي+مجموعة الأصول غير نقدية شديدة السيولة% / نسبة الاحتياطي القانوني +التزامات أخرى)

2) مؤشرات ملاءة رأس المال.

تراعي البنوك التجارية أن تتوافر لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزم لها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في المصارف التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات.

ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار. ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين، حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك التجاري. وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال أنواعا عدة من أهمها:[1]

[1] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 64-65.

1. **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات** : تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول البنك الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات =(حق الملكية/ إجمالي الموجودات) * 100%

2. **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع** : تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وأن ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع =(حق الملكية/ إجمالي الودائع) * 100%

3. **نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض:** توضح هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع.

نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض =(حق الملكية/ إجمالي القروض) * 100%

وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد.

4. **خطر الائتمان:** تقيس هذه النسبة نسبة القروض المتأخرة عن السداد إلى إجمالي القروض في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني انخفاض كفاءة البنك في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته، لذلك يفضل دائما أن تقل هذه النسبة دائما إلى اقل حد ممكن.

خطر الائتمان =(القروض المتأخرة على السداد/ محفظة القروض) * 100%

5. **نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية:** تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والتي تنجم عن الهبوط في قيمة هذه المحفظة، وذلك من حقوق الملكية، دون المساس بالودائع.

نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية =(حق الملكية/ إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية) * 100%

3) مؤشرات توظيف الأموال.

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال. وتقيس الأداء من جانب استخدام الأموال المتاحة، وإنتاجية العمالة، والعائد الذي حققه البنك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة.

ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة، ما يأتي:[1]

1. **معدل استثمار الودائع**: يقيس هذا المعدل مدى توظيف الودائع في البنك التجاري، ويفيد هذا المعدل في الحكم على طبيعة سياسة البنك فيما إذا كانت توسعية أم انكماشية.

معدل استثمار الودائع = (إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع) * 100%

2. **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع** : تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال، وهي توضح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها البنك من إجمالي ودائع العملاء، وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة البنك التجاري على توظيف الأموال.

نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع =(إجمالي القروض / إجمالي الودائع) * 100%

3. نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات: تبين هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فإن هذه النسبة من بين أهم النسب التي يجب على البنك أن يراقبها باستمرار وان يرفعها دائما لأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل المجالات.

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات) * 100%

4 .نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات :يوضح هذا المعدل كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة، وكفاءته تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات البنكية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة.

وكلما ا زد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال السليم لتلك الموجودات.

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات) * 100%

[1] نصر محمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص: 66-69.

5. معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية: يبين هذا المعدل مقدار العائد المتحصل عليه في البنك التجاري نتيجة للاستثمار في الأوراق المالية، وأن انخفاض هذا المعدل يعني انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية، ويتعين النظر في إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالبنك التجاري بهدف تعظيم العائد النهائي المتوقع، كما يجب تتبع هذا العائد خلال مدد زمنية مختلفة، والعمل على زيادة هذا العائد باستمرار.

معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية = (صافي العائد المحصل من الأوراق المالية / إجمالي الاستثمارات من الأوراق المالية) * 100%

6. **معدل توظيف الموارد** : يبين هذا المعدل يبين هذا المعدل علاقة الاستثمارات بمصادر التمويل، وبنسبة ما يوظفه البنك التجاري من أموال في نشاطه المالي، ويعد هذا المعدل من المؤشرات المهمة لتوضيح سياسة البنك في التوظيف.

معدل العائد على الاستثمار من الأوراق المالية = إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع+ حق الملكية) * 100%

7. **معدل إقراض الموارد:** يوضح هذا المعدل نسبة ما يوظفه البنك التجاري من قروض وسلفيات من مصادر التمويل الخارجية والذاتية، وبذلك فإن هذا المعدل يشير إلى نمط السياسة الإقراضية للبنك التجاري.

معدل إقراض الموارد = القروض والسلفيات / (إجمالي الودائع+ حق الملكية) * 100%

8. معدل العائد إلى إجمالي محفظة القروض : يبين هذا المعدل نسبة الفوائد المستحصلة من نشاط البنك التجاري في مجال الإقراض، إلى إجمالي القروض التي قدمها البنك، وكلما ارتفع هذا المعدل دل على تحقيق عوائد أكبر للبنك التجاري.

معدل العائد إلى إجمالي محفظة القروض = (الفوائد المحصلة من القروض / إجمالي القروض) * 100%

9. معدل مساهمة المصرف التجاري في البنوك وشركات تابعة : يوضح هذا المعدل مدى امتلاك البنك التجاري للأسهم في بنوك أو مؤسسات أخرى، ويحدد البنك المركزي مدى امتلاك البنوك التجارية للأسهم بما لا يزيد عن نسبة مئوية معينة من رأس المال المصدر للبنك أو المؤسسة، وبشرط ألا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التي يمتلكها البنك التجاري في هذه المؤسسات مقدار رأس ماله المصدر واحتياطاته. وهدف هذا التحديد الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات التجارية نتيجة المساهمات في رؤوس أموال الشركات، ولإتاحة الفرصة أمام هذه البنوك للمساهمة في أكثر من مؤسسة وفي أنشطة متنوعة بهدف توزيع المخاطر الناتجة عن التوظيف.

معدل مساهمة المصرف التجاري في البنوك وشركات تابعة = القيمة الاسمية للأسهم في مصارف وشركات تابعة / (رأس المال + الاحتياطات) * 100%

ثالثا : مؤشرات الحيطة الكلية.

أ- **تعريفها:** مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المصرفي، وتساعد على تقييم مدى قابلية هذا الأخير على التأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر.[1]

-1 **مؤشرات النمو الإقتصادي:**

•معدلات النمو الإقتصادي الإجمالي: إن إنخفاض معدل النمو الإقتصادي يضعف مقدرة المقترضين المحللين على خدمة الديون ويساهم في زيادة مخاطر الإئتمان، فكثير من حالات الكساد يتبعها إعسار مالي.

•تدهور بعض القطاعات: تدهور القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية وإستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية حيث أن ذلك يؤدي إلى إهتزاز وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية وبالتالي يقلل من تدفقاتها النقدية وإحتياطاتها.

-2 **مؤشرات ميزان المدفوعات :**

•عجز الحساب الجاري: إن إرتفاع عجز الحساب الجاري قد يعطي مؤشرا على إحتمال حدوث أزمات في سعر الصرف مع ما لهذا من تأثير سلبي علة النظام المصرفي، خصوصا إذا تم تمويل هذا العجز بتدفقات مالية قصيرة الأجل فالأزمات المالية تحدث بشكل عام عندما يشعر المستثمرون الأجانب بضخامة العجز في الحساب الجاري وإعتباره حالة مزمنة ولا يمكن تحمله، مما يضطرهم إلى سحب إستثماراتهم إلى خارج البلاد.

•الإحتياطات والدين الخارجي: إن إنخفاض نسبة الإحتياطات في الجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية) إلى الإلتزامات القصيرة الأجل ينظر إليه من قبل المستثمرين على أنه مؤشر على عدم الإستقرار في النظام المصرفي وهناك مؤشر آخر على كفاية الإحتياطات يتمثل بعدد الأشهر من المستوردات من السلع والخدمات التي بمقدور هذه الإحتياطات تغطيتها. بالنسبة للدين الخارجي فإنه ينظر في العادة إلى حجمه وخدمته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات، كما ينظر إلى المؤشرات التي تتعلق بهيكل الإستحقاقات بالنسبة للدين الخارجي.

•شروط التبادل التجاري : تشير التجارب إلى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري (أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات) كان سببا رئيسيا للأزمات المالية والمصرفية في كثير من البلدان وخصوصا في البلدان الصغيرة التي تتصف صادراتها بالتركيز في سلع محددة حيث أن التدهور المفاجئ والكبير في شروط التبادل التجاري يؤدي إلى أزمات مصرفية، وفي المقابل فإن

[1] - أحمد طلفاح – "**مؤشرات الحيطة الكلية**" – مجلة المعهد العربي للتخطيط - أفريل 2005,ص: 1-2.

التحسن الكبير في شروط التبادل التجاري خصوصا المؤقت قد يحدث بعض المشاكل للنظام المصرفي من خلال ما يعرف بالتضخم وحدوث ما يعرف بالأسعار الفقاعية للأسهم والتي ترتفع فيها أسعار

الأسهم بشكل يفوق القيمة الأساسية للأسهم والتي تعكسها القيمة الحالية للأرباح الموزعة

•تركيبة وآجال التدفقات المالية: إن تركيبة التدفقات المالية ما بين إستثمارات في المحافظ أو إستثمارات مباشرة أو كونها تدفقات رسمية أو خاصة أو حتى من قبل أي مؤسسة مهما كان نوعها كبنك تجاري أو إستثماري له تأثير على الإقتصاد والنظام المصرفي في البلد. وكما أسلفنا الذكر فإن أجل هذه التدفقات التي تغطي عجز الحساب الجاري لها تأثير على سلامة الجهاز المصرفي

-3 مؤشرات التضخم :

•درجة التذبذب في التضخم: إن عملية التذبذب هذه تقلل من دقة التقييم لمخاطر الإئتمان والمخاطر السوقية وذلك لأن التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الإئتمان والإستثمار، وفي المقابل فأن الإنخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم قد يودي إلى المستويات الإسمية للدخل والتدفقات المالية مما يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية، كما أن التغير في مستوى التضخم يؤثر على قيمة الضمانات، حيث أنه يخفض قيمتها مقابل القروض الممنوحة، خصوصا في حالات الإقراض غير الحصيف "أي عندما تكون نسبة القروض إلى الضمانات مرتفعة"

-4مؤشرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف :

•التذبذب في معدلات الفائدة وأسعار الصرف : التذبذب في هذه المعدلات هو مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب إرتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية. إن تعرض النظام المصرفي للهزات الخارجية يزداد كلما إرتفع عبء الدين الخارجي وكلما إرتفعت حصة الإستثمارات الأجنبية في المحافظ من مجمل حجم الإستثمار الأجنبي. بشكل عام إرتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية، في حين أن إرتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية من خلال:

- قناة إستبدال الأصول (هروب رؤوس الأموال)
- تدهور التصنيف الإئتماني للمقترضين في الأسواق الناشئة.
- تشوه المعلومات اللازمة للتصنيف الإئتماني وبالتالي سيادة مشكلة إختيار العملاء

وفي المقابل، فإن إنخفاض مستوى أسعار الفائدة العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تزدهر فيها عمليات الإقتراض الخطر، كما أن لزيادة التذبذب في أسعار الفائدة المحلية والعالمية آثار سلبية جدا على الجهاز المصرفي مباشرة في حالة عدم قدرة البنوك على تجنب مخاطر أسعار الفائدة وغير مباشرة من خلال تراجع جودة الإئتمان المقدم في حال قدرة البنوك على تلافي مخاطر أسعار الفائدة ونقلها إلى عملائها.

•المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة المحلية : إن إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقة قد يؤدي إلى الإعسار المالي في المؤسسات المالية وذلك من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة (إلا إذا كانت هناك معدلات نمو إقتصادي عالية(

وفي المقابل فإن المستوى السالب لأسعار الفائدة الحقيقية قد يعكس نوعا من الكبح المالي بسبب وجود سياسة تثبيت أسعار الفائدة من قبل الحكومة.

•إستمرارية ثبات أسعار الصرف : إن الإرتفاع الكبير في قيمة العملة الوطنية يضعف قدرة المقترضين في قطاع الصادرات على خدمة الدين، في حين أن التخفيض الكبير في قيمة العملة الوطنية قد يحسن من قدرة المقترضين على خدمة الدين ولكنه في الوقت ذاته يضعف من قدرة المقترضين الآخرين – غير المصدرين- في تسديد الدين (خدمة الدين)، كما أن التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف يمكن أن تخلق ضغوطا على كاهل القطاع المصرفي مباشرة من خلال تغيير قيمة الأصول المالية في القطاع أ وبطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في الإقتصاد.

• ضمانات أسعار الصرف: وجود ضمانات أسعار الصرف (سواء بشكل صريح أو ضمني) إلى جانب عدم التناسق بين السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف يعتبر من الأسباب الرئيسية في تذبذب التدفقات النقدية وزيادة مخاطر أسعار الصرف.

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للدراسة

لقد تم مناقشة ودراسة موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك من قبل عديد من الباحثين الاقتصاديين حيث سنحاول في هذا المبحث التعرض إلى أهم الدراسات السابقة والأبحاث العربية والأجنبية ذات صلة بالموضوع، حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يتناول الدراسات العربية أما المطلب الثاني يتناول الدراسات الأجنبية أما المطلب الثالث فهو عبارة عن موقع الدراسة الباحث من الدراسات السابقة .

المطلب الأول : الدراسات عن الإقتصاديات العربية والاجنبية

أولا:الدراسات عن الاقتصاديات العربية

سنحاول عرض الدراسات السابقة باللغة العربية التي لها علاقة بموضوع دراستنا :

1 . دراسة محمد جموعي قريشي:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعلومات ومعطيات مالية، حيث قارن بين أداء البنوك التجارية المتمثلة في (BDLCPA-BNA-ELBARKA) خلال الفترة من (1994 - 2000)، وذلك لإظهار العلاقة بين ربحية ومخاطرة البنك، حيث استخدمت نموذج العائد على الحقوق الملكية، حيث توصلت الدراسة إلى أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى .

2 . دراسة أحلام بوعبدلي، وعبد الرزاق خليل:

هدفت الدراسة إلى أهمية تقييم أداء البنوك التجارية بطريقة العائد والمخاطرة، أجريت الدراسة على بنك القرض الشعبي الجزائري من (1997 – 2000)، حيث استخدمت في معالجة الدراسة مؤشرات العائد والمخاطرة، وفي الأخير توصلت إلى أن البنك يتطور ويتحسن من سنة إلى أخرى .

3 . دراسة يوسف بوخلال:

هدفت الدراسة إلى مناقشة أثر تطبيق نموذج تقييم المصرفي الأمريكي (camels)، في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال تسليط الضوء على أهم نماذج والمعايير التي تستعملها البنوك التجارية المتطورة بالتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية وتفادي عدم حدوثها في المستقبل . كما تعكس هذه النماذج حرص الدولة من خلال السلطة النقدية توفير مستويات عالية من الرقابة التي تضمن توفير مناح ملائم لعمل البنوك في ظل ال شفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك الآن .

4 . دراسة عبد الحميد بوخاري، وعلي بن ساحة:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث اثر السياسات التحرير المالي والمصرفي على كفاءة الأداء المالي لعينة من المصارف البنكية الجزائرية، بنك عمومي يتمثل في BNA ، وبنك خاص يتمثل في SGA ، بنك سوسيتي جنرال،بنك إسلامي المتمثل في البركة وذلك خلال الفترة (2005 – 2008) . وتم استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج للكفاءة المصرفية، وكفاءة الأداء المالي، حيث توصلت النتائج أن بنك سوسيتي جنرال كان أفضل من ناحية استغلال أو توظيف موارده المختلفة .

5 . دراسة يتوني عبد القادر :

هدفت هذه الدراسة إلى أهم المعايير المتعارف عليها دوليا كأدوات لقياس الأداء وتحقيق سلامة المصارف وللتعرف على مدى فعالية الحكم المؤسسي وكفاية رأس مال والملاءة المالية والكفاءة الإدارية الداخلية، والتي تتمثل في ربحية المؤسسة وقدرتها على إدارة مخاطر السيولة والتشغيلية وكذا المخاطر الأخرى المرتبطة بالائتمان .

ثانيا : الدراسات عن الاقتصادية الاجنبية

سنحاول عرض أهم الدراسات باللغة الأجنبية التي لها علاقة بموضوع دراستنا :

6. Anouar Hassone,**la gestion des risque dans les banques islamique moodysinvestorsservice**, paris,2008 **.**

- **إدارة المخاطرة في البنوك الإسلامية**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية، حيث اقت صرت على المخاطر في البنوك الإسلامية، ولم تعط اهتماما إلى العوائد في البنوك وكذلك على البنوك التجارية .

حيث ركزت هذه الدراسة وسلطت الضوء على المخاطر الأنشطة البنكية وتحديات إدارة البنوك الإسلامية . بالإضافة إلى الوساطة والمخاطر غير مالية .

7. Mustafa Hassan Mohammad Adam, Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance.

- **تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام النسب المالية دراسة حالة بنك اربيل للاستثمار والتمويل .**

تهدف هذه الدراسة الأداء المالي للبنك اربيل للاستثمار والتمويل، إقليم كردستان العراق خلال الفترة من 2009 - 2013 حيث استخدم عدة معايير لأداء المالي مثل تحليل النسب المالية التي تستخدم لقياس الوضع المالي للبنك وعلى الأدوات الإحصائية نطاق أوسع أيضا استخدمت لغرض تحليل العديد من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على النظام المصرفي بشكل عام من أجل معرفة سواء ترتبط هذه المتغيرات بشكل ملحوظ مع الأداء المالي للبنك،وتظهر نتائج الدراسة أن السلوك الإيجابي للمركز المالي للبنك أربيل وبعض العوامل المالية المتغيرات تؤثر على الأداء المالي للبنك، تمتبين أن الأداء المالي العام للبنك أربيل آخذ في التحسن من حيث نسب السيولة ونسب الأصول جودة أو أداء الائتمان، ونسب الربحية . تشير هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بشأن تطوير وتعزيز بعض العمليات المصرفية التي من شأنها تعزيز ربحية البنك وتحسين الأداء المالي للبنك.

8. Rashed Al Karim An Evaluation of Financial Performance of Private Commercial Banks in Bangladesh: Ratio Analysis.

- **تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في بنغلاديش باستخدام النسب المالية**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أداء مصارف القطاع الخاص مختارة)خمس سنوات(، المدرجة في كل من الأوراق المالية ،في بنغلاديش من خلال الاستخدام الواسع النطاق للنسب المالية التي تشير أساسا كفاية رأس المال على أساس المخاطر، ونمو الائتمان، وتركيز الائتمان وعدم أداء موقف القرض، تحليل فجوة السيولة، ونسبة السيولة، والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وصافي هامش الفائدة حيث توصلت في الأخير أن حجم البنك ومخاطر الائتمان، والكفاءة التشغيلية وإدارة الأصول تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية في بنغلادش.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسة السابقة بدراسة الحالية

بعد عرضنا للدراسات السابقة وجدنا أن هناك أوجه ترابه وأوجه اختلاف في بعض الجوانب بين هذه الدراسات ودراستنا أهما ما يلي:

- من ناحية الهدف هناك بعض الدراسات التي اشتركت معنا في جزء من أجزاء الهدف الرئيسي وهو تقييم أداء مقارن بين البنوك؛
- بالنسبة لطريقة المعالجة يمكن القول أن كل الدراسات قامت بإطلاع على القوائم المالية للبنك فمنها من استعمل مؤشرات العائد والمخاطرة، ودراستنا سوف تعتمد العائد والمخاطرة في تقييم الأداء ، مثل دراسة الأولى لقريشي محمد الجموعي،الدراسة الثانية لأحلام بوعبدلي، وعبد الرزاق عبد الخليل، والدراسة الرابعة عبد الحميد بوخاري، وعلي بن ساحة .
- أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد كانت عبارة عن دراسة تقييم الأداء لبنك التنمية المحلية خلاف الدراسات الأخرى فهي مكملة لهذه الأخيرة .
- كذلك شملت الدراسة جل النماذج لتقييم الأداء المالي البنكي خلاف الدراسات السابقة التي اقتصرت على نموذج أو نموذجين على الأكثر، مثل دراسة عبد الحميد بوخاري، وعلي بن ساحة .
- أما بالنسبة للدراسات السابقة فكان هناك اختلاف في الدراسات الأجنبية مقارنة بالدراسات الأخرى من ناحية المؤشرات، مثل دراسة جميع الدراسات الأجنبية .

خلاصة الفصل:

إن تحليل الكشوفات تساعد في تقديم نتائج تمكن من خلال تقييمها من خلال مؤشرات تقييم الأداء المالي إلى تحديد نقاط القوة والضعف و فرص الربح . كما تقدم معلومات للدائنين وغيرهم، وذلك بحساب المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تحديد الكفاءة والفعالية، كما أنها تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل أسهل، ولهذا يعد اختيار وتركيب مؤشرات الأداء من أهم مراحل عملية تقييم الأداء، وركيزة رئيسية من ركائزها.

لقد تطرقت الباحثة في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية في المبحث الأول فتم ذكر مجموعة من المفاهيم المتعلقة بأداء وتقييمه، مفهومه، أهدافه وأهميته،خطوات تقييم الأداء المالي وفي الأخير تطرقنا إلى مجموعة من نماذج تقييم الأداء .

أما المبحث الثاني فتمثل في الدراسات السابقة، والتي هي دراسات العربية والأجنبية التي تم مقارنتها بدراسة الباحثة من خلال الأهداف والنتائج المتوصل إليها والمنهج المعتمد عليه .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية في بنك التنمية المحلية وكالة – تقرت– BDL

تمهيد:

تعتبر مؤشرات النسب المالية أهم الأدوات المستخدمة لتقييم أداء البنك محل الدراسة.ولإلمام أكتر بالدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول نتعرض فيه طريقة جمع أدوات الدراسة من خلال المطلب الأول الذي تطرقنا فيه إلى مجتمع وعينة الدراسة أما في المطلب الثاني سوف نتطرق فيه إلى أدوات الدراسة،والمبحث الثاني نتناول فيه مطلبين، الأول نعرض فيه تقييم الأداء المالي لبنك التنمية المحلية، أما المبحث الثاني نحاول من خلاله تحليل وتفسير نتائج الدراسة .

وكذا تقسيم الفصل كالأتي :

المبحث الأول :طريقة جمع أدوات الدراسة.

المبحث الثاني :تقييم الأداء المالي للبنك محل الدراسة .

المبحث الأول: طريقة جمع أدوات الدراسة

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من البنك، وأدوات الدراسة، ونموذج تحليل الدراسة .

المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية

ولإجابة على الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي .

الفرع الأول:مجتمع الدراسة وعينة

تمثل مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الجزائري، حيث قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنك التجارية الجزائرية .

أولا :التعريف بعينة الدراسة

سنحاول تعرف على البنك التنمية المحلية نشأته ومهامه وهيكله التنظيمي.

1) **نشأة وتعريف البنك التنمية المحلية**

نشأة البنك التنمية المحلية

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85- 89 المؤرخ في1985/04/30,وبالتالي لم يكن من بين البنوك العمومية التي تم تأمينها بعد الاستقلال ، حيث نجد أن هذا البنك كان منبثقا عن القرض الشعبي الجزائر CPA وذلك بطلب من الحكومة قصد تمويل عمليات البني التحية كالعقارات وتمويل المناطق النائية في البلاد ، ذلك أن البنوك الأخرى كانت لها أهدا محددة لتنمية قطاعات اقتصادية معينة ، كما أنه يعتبر آخر بنك عمومي تم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الاقتصاد الحر ، حيث أخد نحو (05) فرعا من فروع القرض الشعبي الجزائري CPA ، التي كانت منتشرة في بعض المناطق والولايات وجمعت تحت اسم بنك التنمية المحلية[1] .

ولقد تأسس هذا البنك برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري ، حيث بدأ نشاطه في 1985 /07/1،ضمن إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تخدم احتياجات التجهيز الجوهري والمحلي ، فهو بنك تابع للدولة وخاضع للقانون التجاري والتنظيمات المعمول بها في منح القروض بمختلف أشكالها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، وهو يخدم بالدرجة الأولى كما ذكرنا سابقا نشاطات الهيئات العامة المحلية(البلديات ، الولايات. ....) كما يمول عمليات التجارة الخارجية إضافة إلى خدمة القطاع الخاص ، ومع تطور أعماله كان لابد من رفع رأس ماله حيث بلغ سنة 2004 مايقارب 13.390 مليون دينار

[1] **الموقع . www.bdl.dz - بتاريخ :20-02-2019على الساعة 12:05 .**

جزائري ثم ارتفع ثانية ليصبح حوالي 15.800 مليون دينار جزائري سنة 2010 ، ووصل عدد وكالاتها إلى 149 وكالة عبر مختلف التراب الوطن.

تعريف البنك التنمية المحلية وكالة – تقرت–

تعتبر وكالة تقرت إحدى وكالات بنك التنمية المحلية ، وهي عبارة عن وكالة رئيسية تسير من قبل مدير ، ومرتبطة مباشرة بالمديرية الجهوية الموجودة في ولاية غرداية ،مقرها ب 10 " شارع العربي بن مهيدي –تقرت– ."

2) مهام بنك التنمية المحلية.

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به بنك وهو الوساطة المالية(جمع الودائع و منح القروض) ، فإن لبنك التنمية المحلية مهام أخرى متعلقة أساسا بتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال المساهمة في تمويل

- ✓ المخططات والبرامج التنموية الوطنية و القطاعية ؛
- ✓ المؤسسات و المقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصر الهيئات المحلية(البلدية ، الولاية)
- ✓ العماليات التجارية الداخلية ،الجهورية والمحلية ؛
- ✓ العمليات التي له صلة بالقروض على القرض الرهن(الرهن الحيازة)؛
- ✓ الأشخاص الطبيعيون و المعنويون حسب الشروط والأشكال المعمول بها ؛
- ✓ تسبيقات و سلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية ؛
- ✓ جميع العماليات البنكية : القرض و الصر ، و مختلف العماليات التي لها علاقة بتسيير الموجودات المالية[1].

3) الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL

المديرية العامة لبنك التنمية المحلية وأهم فروعها

يتواجد المقر الرئيسي لبنك التنمية المحلية والممثل بالمديرية العامة في بلدية سطاوالي بالجزائر العاصمة ، وبالتحديد ب 5 شارع قاصي عمار ، وهو البنك العمومي الوحيد الذي توجد مديريته خارج العاصمة .

ويتفرع عن هذه المديرية حوالي 149 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني نجد منها:

1. **55وكالة وسط البلاد تابعة ل 05 مديريات جهوية ؛**
2. **45 وكالة شرق البلاد تابعة ل 04 مديريات جهوية ؛**
3. **15 وكالة بجنوب البلاد تابعة لمديريتين فرعيتين ؛**

[1] **www.bdl.dz**، المرجع السابق .

4. 40 وكالة غرب البلاد تابعة ل 04 مديريات جهوية.

وتخضع هذه المديريات الجهوية بدورها للمديرية العامة ،إضافة إلى 15 وكالات خاصة بالرهنيات، حيث يعتبر هذا الانتشار عن التطور الملحوظ الذي شهده نشاط بنك التنمية المحلية مع مرور الزمن ، ففي البداية انطلقت أعمال هذا البنك بشكل فعال ب 40 وكالة فقط ، وقد واجه عدة مشاكل مالية وأخرى مادية(كنقص أدوات الإعلام الآلي ،ونقص التكوين المستمر لموظفي البنك.....), ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية من خلال الشكل الموالي.

الشكل (1.2) الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة(BDL) تقرت

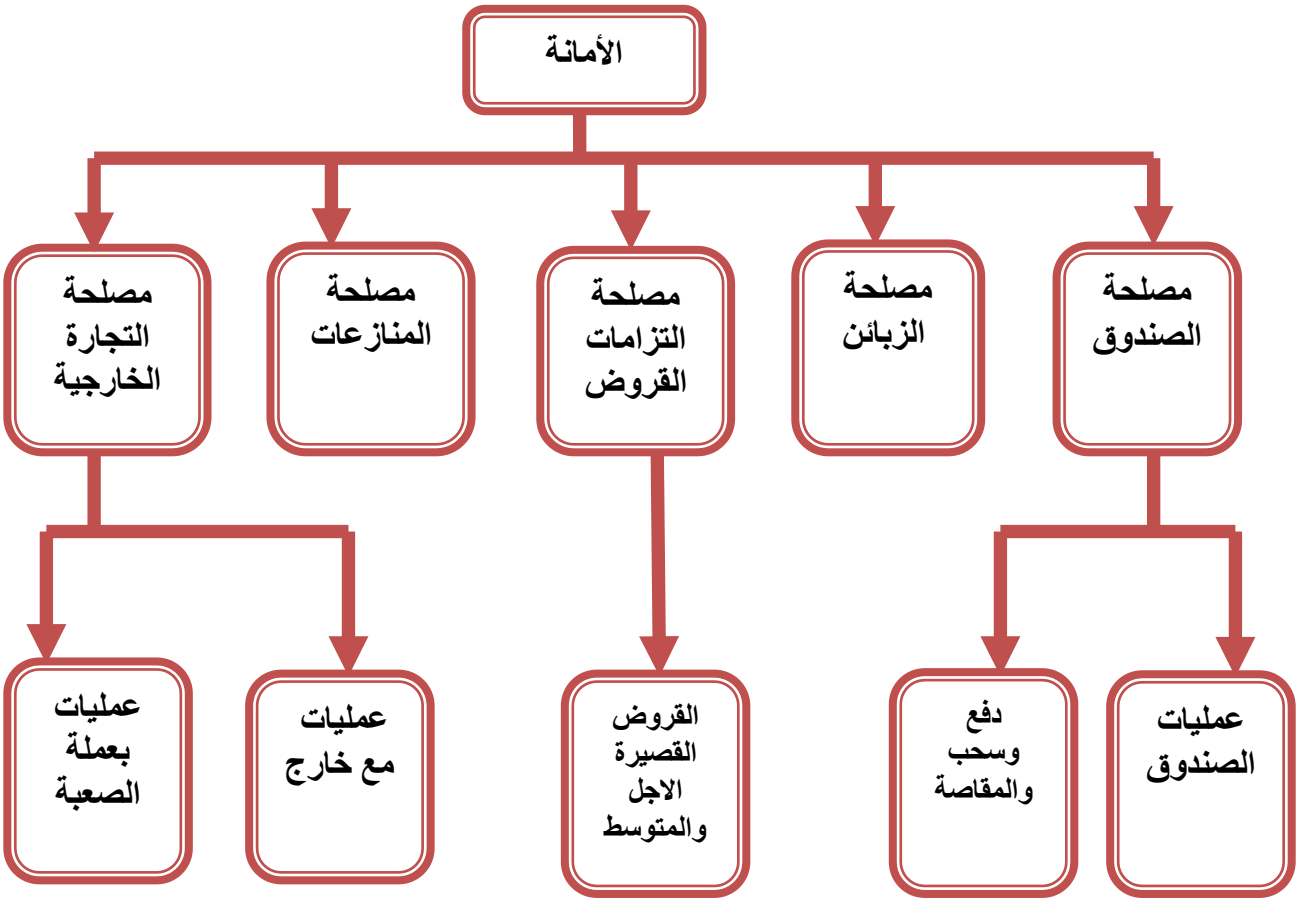

المصدر : معلومات مقدمة من بنك التنمية المحلية

الفرع الثاني : طريقة جمع معطيات الدراسة

رغم وجود عدة بنوك جزائرية، إلا أن الدراسة اقتصرت على بنك التنمية المحلية خلال الفترة(2015-2017) حيث تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة . وتتمثل فيما يلي:

1 .بيانات ثانوية : وهي تمثل بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث حاولنا حسب استطاعتنا وما توفرت لدينا من وسائل وأدوات، بعملية مسح للدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المن شورة حول أساليب قياس الأداء المالي للبنوك باستخدام كتب، مجلات، إنترنيت، مقالات ورسائل جامعية .

2.بيانات الأولية : وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية. حيث اعتمدنا في جمعها على القوائم المالية(الميزانيات، جدول حسابات النتائج) للبنك محل الدراسة .

المطلب الثاني:أدوات الدراسة

تم استخدام مجموعة من المؤشرات التي سوف يستخدمها الطالب في عملية تقييم أداء المالي للبنك .

الفرع الأول : القوائم المالية للبنك التنمية المحلية.

كما سبق و أن تطرقنا في الفصل الاول بأن القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج تلعب دورا أساسيا في عملية تقييم الأداء. فهي كذلك تقدم إطار عمل للعلاقات المتبادلة بين ربحية البنك و المخاطرة ،كما تقارن أداء البنوك الصغيرة مع المؤسسات البنكية الضخمة .مثلما هي أيضا تساعد في حساب النسب المالية و المتعلقة بأداء البنك (نسب السيولة و نسب المخاطرة).

وعليه سنتطرق في هذا الفرع إلى القوائم المالية للبنك التنمية المحلية بحيث نتعرض أولا لقائمة الميزانية ثم بعدها إلى قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) لثلاث سنوات متتالية وهي : 2015-2016- 2017 بناءا على المعطيات المقدمة من طرف البنك و مقرر النشاط للسنوات السابقة الذكر.

أولا: الميزانية العامة لسنوات 2015، 2016 و 2017 . (الوحدة دج)

جدول رقم (1.2): الأصول لبنك التنمية المحلية _تقرت_خلال ثلاث السنوات الدراسة

البند	الأصول	2015	2016	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية،مركز الصكوك البريدية؛	134573416155,66	89573416155,66	63864653241,98
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل؛	12798298898,75	1097292734,44	99681968,53
3	أصول مالية جاهزة للبيع؛	37228566599,75	50570550140,62	27992070489,61
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛	32051274808,29	51018637860,03	55717861100,54
5	سلفيات وحقوق على الزبائن؛	527623699997,27	599905587976,20	702997351607,81
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق؛	8502040000,00	9498433035,13	9053740789,04
7	الضرائب الجارية/ أصول؛	4049403132,49	6645955179,61	13541609656,26
8	الضرائب المؤجلة/ أصول؛	33218592,05	460173316,07	642578105,62
9	أصول أخرى؛	24087166732,73	20229213283,36	4521700756,17
10	حسابات التسوية؛	13466344466,47	2992397256,45	6200523118,62
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛	5204452030,47	5902782300,71	5940124572,96
12	العقارات الموظفة؛	28396909,94	11021247,71	9760398,92
13	الأصول الثابتة المادية؛	8850188748,13	9009328820,03	10453851708,68
14	الأصول الثابتة غير المادية؛	11123392,07	10988227,39	1246581631,79
15	فارق الحيازة؛	0	0	0
	مجموع الأصول	808202848866,29	846925777533,41	902282089086,24

المصدر : مقرر نشاط البنك لسنوات 2015، 2016 و 2017.

جدول رقم (2.2): الخصوم لبنك التنمية المحلية _تقرت_خلال ثلاث السنوات الدراسة

البند	الخصوم	2015	2016	2017
1	البنك المركزي ؛	0	0	0
2	ديون تجاه الهيئات المالية؛	21644803381,66	1786497145,47	45430005966,39
3	ديون تجاه الزبائن؛	638939006599,57	684915563176,26	709573420374,06
4	ديون ممثلة بورقة مالية؛	9212883598,76	7737441431,11	6442145625,98
5	الضرائب الجارية/ خصوم؛	6418984292,42	11669731239,65	7030781784,37
6	الضرائب المؤجلة/ خصوم؛	1067829710,49	2770025,01	0
7	خصوم أخرى؛	38195706247,67	28531994240,04	6406181339,11
8	حسابات التسوية؛	9472717570,26	7124409941,41	15637647635,32
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء؛	4076804147,55	4256433654,49	5207339785,27
10	إعانات التجهيز/ إعانات أخرى للاستثمارات؛	0	0	0
11	أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة؛	9958516842,52	11454644326,37	9933701973,47
12	ديون تابعة؛	8400000000,00	8400000000,00	8400000000,00
13	رأس المال؛	36800000000,00	36800000000,00	36800000000,00
14	علاوات مرتبطة ب رأس المال؛	0	0	0
15	احتياطات؛	0	0	0
16	فارق التقييم؛	9049455295,08	14038998626,47	31149457580,80
17	فارق إعادة التقييم؛	1047911383,40–	133216963,26–	1714846221,26
18	تقدير التقييم؛	8264941982,65	8230051736,46	8184542932,52
19	ترحيل من جديد(–/+)؛	759567249,67	5359432811,16	0
20	نتيجة السنة المالية (–/+).(	6989543331,39	16751026143,17	13801710310,20
	مجموع الخصوم	808202848866,29	846925777533,41	902282089089,24

المصدر : مقرر نشاط البنك لسنوات 2015، 2016 و 2017.

ثانيا: قائمة النتائج لسنوات 2015، 2016 و 2017 . (الوحدة دج)

جدول رقم (3.2): جدول حسابات النتائج لبنك التنمية المحلية _تقرت_خلال ثلاث السنوات الدراسة

البند	حسابات النتائج	2015	2016	2017
1	(+)فوائد ومنتجات مماثلة ؛	29175638601,25	43532017698,25	45 808 540 015,44
2	(–)فوائد وأعباء مماثلة ؛	9182425931,78	10317718197,69	–12 091 302 539,74
3	(+)عمولة (منتجات)؛	5098896266,99	6280643269,79	6 692 140 036,46
4	(–)عمولة (أعباء)؛	56932768,45	82630450,18	–202 193 094,84
5	صافي الارباح أو الخسائر على الاصول المالية المقبوضة لغرض صفقات؛	0	58000,00	26 712 299,76
6	(+)منتجات النشاطات الاخرى ؛	695739084,37	312830436,33	130 130 176,95
7	(–)نفقات النشاطات الاخرى ؛	533327398,29	149680626,26	–44 416,79
8	=صافي الدخل المصرفي:	25197587854,09	39575520130,24	40364662448,89
9	(–)الأعباء العامة للاستغلال؛	9573286504,82	11360951190,47	–11 897 987 598,93
10	(–)مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على التثبيتات العينية و المعنوية؛	690894661,49	672330495,21	–879 292 602,88
11	=إجمالي نتيجة الاستغلال ؛	14933406687,78	27542238444,56	27587382247,07
12	(–)مخصصات المؤونات وخسائر القيمة و ديون المعدومة ؛	0	21406530022,74	–19 089 764 103,04
13	استرجاع المؤونات وخسائر القيمة واسترجاع على الديون المستهلكة ؛	–16747476805,33 +12014786249,70	+15889508216,74	8 445 997 964,75
14	=نتيجة الاستغلال؛	10200716132,35	22025216638,56	16943616108,78
15	الأرباح أو الخسائر الصافية على الاصول الاخرى ؛	15856846,68	10225426,80	17 548 125,88
16	عناصر غير عادية (منتجات)؛	0	456 806,23	2 899 979,54
17	عناصر غير عادية (أعباء)؛	0	0	0
18	=النتيجة قبل الضريبة ؛	1021649071,53	22035898871,59	16964064214,20
19	(–)ضرائب على نتائج المماثلة.	3227105740,14	5284872728,42	–3 162 353 904,00
20	=النتيجة الصافية	6989543331,39	16751026143,17	13801710310,20

المصدر : مقرر نشاط البنك لسنوات 2015، 2016 و 2017.

ثالثا: : جدول التزامات خارج الموازنة لسنوات 2015، 2016 و 2017 . (الوحدة دج)

جدول رقم (4.2): جدول التزامات لبنك التنمية المحلية _تقرت_خلال ثلاث السنوات الدراسة

البند	العناصر	2015	2016	2017
1	=التزامات ممنوحة :	125070743560,98	125874151377,66	251999519854,22
2	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛	0	0	4062862253,74
3	التزامات التمويل لفائدة الزبائن؛	26546234633,99	24836942415,03	156733725503,47
4	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية؛ ؛	25867531055,87	29846355928,63	0
5	التزامات ضمان بأمر الزبائن؛	71041456253,37	69414817893,72	89535320299,24
6	التزامات أخرى ممنوحة.	1615521617,75	1776035140,28	1667611797,77
7	=التزامات محصل عليها:	1820182421404,36	2101849524661,91	2722469516790,82
8	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية؛	5468113647,31	5428700372,32	6251543589,76
9	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية؛	25886987342,70	27712579818,89	88135935401,72
10	التزامات أخرى محصل عليها.	1788827320414,35	2068708244470,70	2628081037799,34

المصدر : مقرر نشاط البنك لسنوات 2015، 2016 و 2017.

التعليق :

تظهر القوائم المالية للبنك نمو أرباحه الصافية خلال السنوات الثلاثة المتتالية حيث بلغت نسبة النمو 17,60% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 و نسبة 97,46% مقارنة بسنة 2015.

كذالك من خلال الميزانية (الأصول) نلاحظ أن الحقوق على المؤسسات المالية عرفت تزايد خلال السنوات الثلاثة الأولى حيث بلغت نسبة هذه الزيادة 9,21% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ، و بنسبة 73,83% سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.

أما الحقوق على الزبائن فعرفت تزايد خلال السنوات الثلاثة حيث بلغة نسبة الزيادة 33,23 % سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.

وارتفعت ودائع الزبائن لدى البنك خلال السنوات الأربعة حيث بلغت نسبة الزيادة 11,05% خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 .

على جانب أخر نلاحظ تزايد موجودات البنك لدى المؤسسات الأخرى بنسبة 109,88% سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 .

أما في ما يخص البنود خارج الميزانية فهي الأخرى عرفت تزايد خلال السنوات الثلاثة المتتالية. فبنسبة لإجمالي التعهدات الممنوحة عرفت زيادة تقدر ب 101,48% سنة 2017 مقارنة بسنة 2015، بينما بلغة نسبة ارتفاع التعهدات المستلمة 49,57% سنة 2017 مقارنة بسنة 2015.

❖ **ومن أجل تحقيق خطوات العمل استعنا بالبرامج التالية :**

Excel2007 لتبويب عينة الدراسة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك .

المبحث الثاني : تقييم الاداء المالي للبنوك محل الدراسة

بعد أن قمنا بتحديد طريقة و أدوات الدراسة سنتناول في ما يلي تطبيقها على البنك التنمية المحلية وذلك من اجل تقييم أداء المالي لهما حيث سنقوم بحساب مؤشرات واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي لبنك التنمية المحلية

الفرع الأول : مؤشرات تحقيق الأرباح و الربحية:

باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الإستناد عليها في تقييم ذلك، و نذكر أهمها أدناه:

1 – **معدل العائد إلى الأموال الخاصة R O E** :

إن هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، إن الأموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي المصرف لتمويل أصوله، و تسمى أيضا بحقوق الملكية.

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية :

معدل العائد إلى الأموال الخاصة= النتيجة السنوية الصافية/حقوق الملكية

حيث: **النتيجة السنوية الصافية=**البند رقم 20 من جدول حسابات النتائج.

حقوق الملكية=البند رقم 19+18+17+16+15+14+13 من جدول الخصوم .

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل العائد الى الأموال الخاصة للبنك التنمية المحلية ، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول (5.2) العائد الى الأموال الخاصة.

	2015	2016	2017
معدل العائد إلى الأموال الخاصة	%9,7	%17,9	%14,16

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (2,2) العائد على حقوق الملكية.

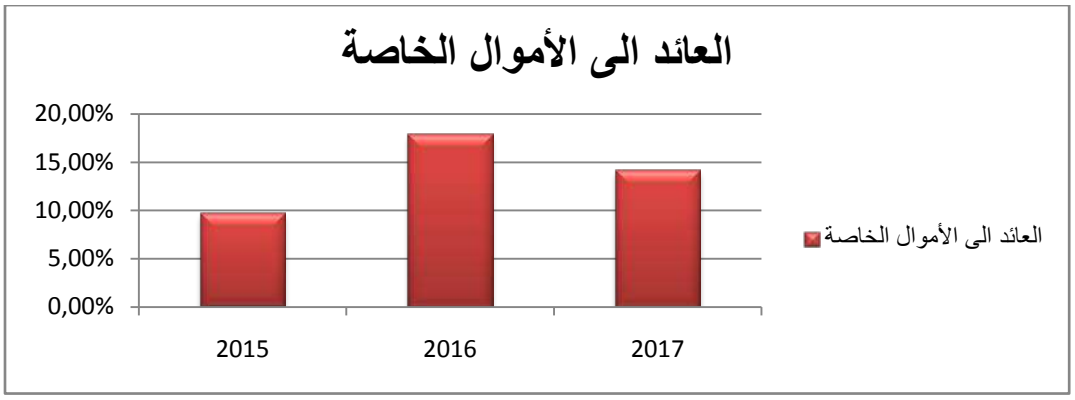

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إرتفاع معدل العائد على الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاثة بنسب متفاوتة حيث بلغ العائد على الأموال الخاصة 14,16% سنة 2017 مقارنة ب 7,9% لسنة 2015 هذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع النتيجة السنوية الصافية خلال السنوات الثلاثة , هذه النتائج يمكن إعتبارها إجابية و من شأنها أن تعطي صورة جيدة عن مردودية البنك.

2 -**معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف:**

إن الأموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضاف لها الودائع، و يتم إحتساب معدل العائد لهذه الأموال و ذلك بنسب النتيجة السنوية الصافية إلى مجموع هذه الأموال كما يلي:

معدل العائد إلى الأموال المتاحة = النتيجة السنوية الصافية/حقوق الملكية + الودائع

حيث : الودائع= البند رقم 2+3+4 من جدول الخصوم.

هذه النسبة تخص بالدرجة الأولى المستثمرين و أصحاب الودائع ، و هي توضح لنا ربحية الأموال المتاحة للتوظيف ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذالك إيجابيا ، و عليه يمكن حساب معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف للبنك التنمية المحلية، و النتائج ممثلة في الجدول أدناه :

جدول (6.2) معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف.

	2015	2016	2017
العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف	0,0096	0,02207	0,01651

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (3.2) معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف.

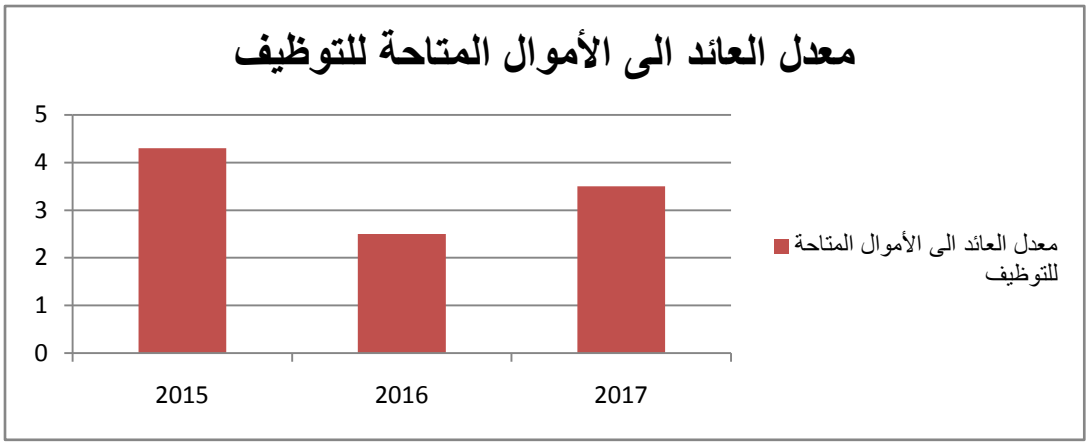

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، الى نمو و تحسن معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف خلال السنوات الثلاثة، و لكن بنسب جد ضعيفة و منخفضة، و لكن رغم هذا التحسن و النمو تبقى هذه النسب جد منخفضة ، حيث بلغ معدل العائد على الأموال المتاحة 0,016سنة 2017مقارنة ب 0,009 سنة 2015 .

عموما لا يمكن القول ان هذه النتائج المتحصل عليها إيجابية، أو سلبية ، إلا اذا قرنت بنتائج البنوك الأخرى المنافسة. و من شأنها ان تعطي صورة حسنة عن البنك لدى المستثمرين و أصحاب الودائع.

3 -معدل العائد إلى إجمالي الأصول R O A:

يحتسب هذا المعدل و ذلك بقسمة النتيجة الصافية السنوية RE على مجموع الأصول، إنطلاقا من كون أن المصرف قد إستخدم لتحقيق هذه النتيجة جميع أصوله و ليس جزئا منها، و يحدد وفق العلاقة التالية:

معدل العائد إلى إجمالي الأصول = النتيجة السنوية الصافية/مجموع الأصول

و عيه يمكن حساب معدل العائد الى إجمالي الأصول للبنك التنمية المحلية ، و النتائج المتحصلة يمكن تلخيصها في الجدول أدناه.

الجدول (7.2)يوضح معدل العائد إلى إجمالي الأصول .

	2015	2016	2017
معدل العائد الى إجمالي الأصول	%0,86	%1,98	%1,53

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (4.2) العائد على إجمالي الأصول.

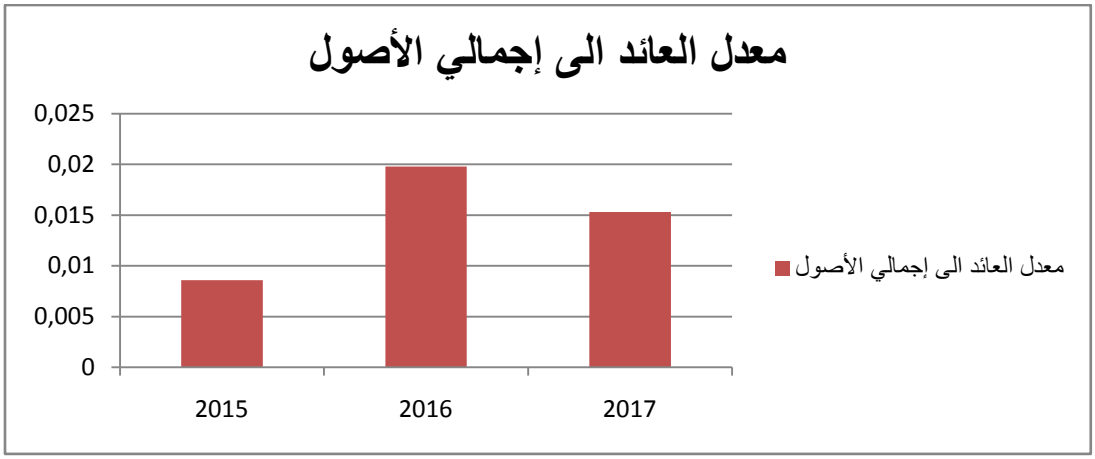

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ تزايد العائد على الأصول خلا السنوات الثلاثة بنسب ضئيلة و متقاربة. كذالك يمكن أن نلاحظ أن معدلات العائد على الأصول في السنوات الثلاثة ، و لكن سنة 2017 عرفت تحقيق نسبة 1,53 % و هي نسبة مقبولة ، و هذا راجع إلى النتيجة الصافية الكبيرة التي حققها البنك التنمية المحلية سنة2017.

4 - هامش الربح PM:

يحتسب هذا المعدل و ذلك بقسمة النتيجة الصافية على إجمالي الإيرادات، تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات ،كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

هامش الربح PM = النتيجة السنوية الصافية/إجمالي الإيرادات

حيث: إجمالي الإيرادات= البند رقم 1+3+5+6 من جدول حسابات النتائج .

من خلال ما سبق يمكن حساب هامش الربح الذي حققه البنك التنمية المحلية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، و الجدول أدناه يبين النتائج المتحصل عليها.

الجدول (8.2) يوضح هامش الربح PM.

	2015	2016	2017
هامش الربح PM	0,1998	0,3341	0,2239

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (5.2) هامش الربح PM.

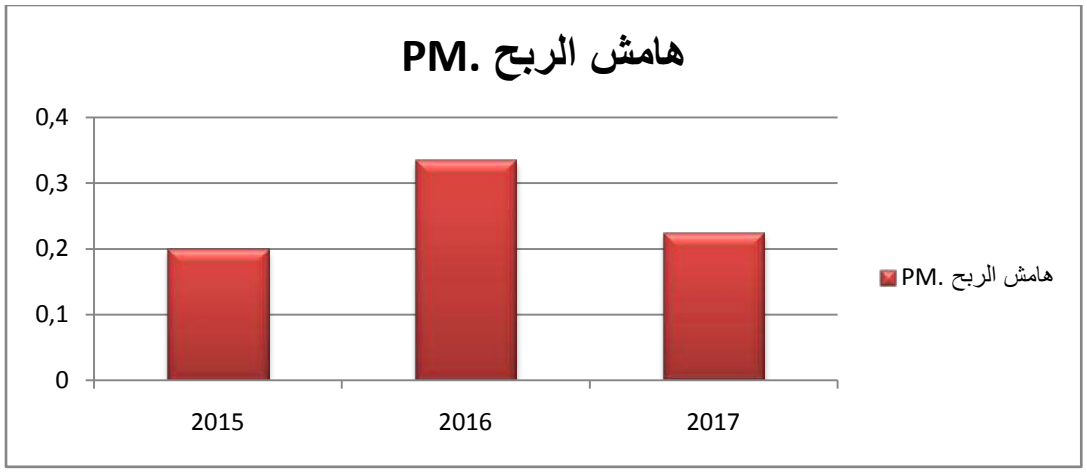

التعليق :

من خلال النتائج في الجدول أعلاه نلاحظ أن البنك التنمية المحلية حقق معدلات هامش ربح منخفضة و متوسطة خلال السنوات الثلاثة ككل، نسب الزيادة في معدلات هامش الربح كانت متقاربة و ضئيلة خلال السنوات الأولى ، و لكن في سنة 2017 عرفت نسبة هامش الربح انخفاض مقارنة بالسنوات السابقة محققة بذالك نسبة لهامش الربح22,39% سنة 2017.

الفرع الثاني : مؤشرات تحقق النمو:

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها المصرف و حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، و من بين هذه المؤشرات ما يلي:

1 – **معدل نمو الأصول** AU : يتم إستخراج هذا المعدل و ذلك بمقارنة قيمة الأصول التي يمتلكها المصرف خلال السنة الأخيرة (قيد الدراسة) مع السنة (أو السنوات) التي تسبقها و إن الفرق ينسب إلى مجموع الأصول و ذلك كما يلي:

مقدار نمو الأصول لسنة معينة = مجموع الأصول في تلك السنة– مجموع الأصول في السنة السابقة.

معدل نمو الأصول = مقدار نمو الأصول/مجموع الأصول× 100 %

إن هذا المعدل يمكن أن يكون موجبا أو سالبا إذا كان هناك زيادة أو تناقص في قيمة الأصول.

من خلال ما سبق ذكره يمكن حساب معدل نمو الأصول للبنك التنمية المحلية، النتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول أدناه.

الجدول (9.2) معدل نمو الأصول.

	2015	2016	2017
معدل نمو الأصول %	-	%45,72	%61,35

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (6.2) يوضح نسب نمو الأصول.

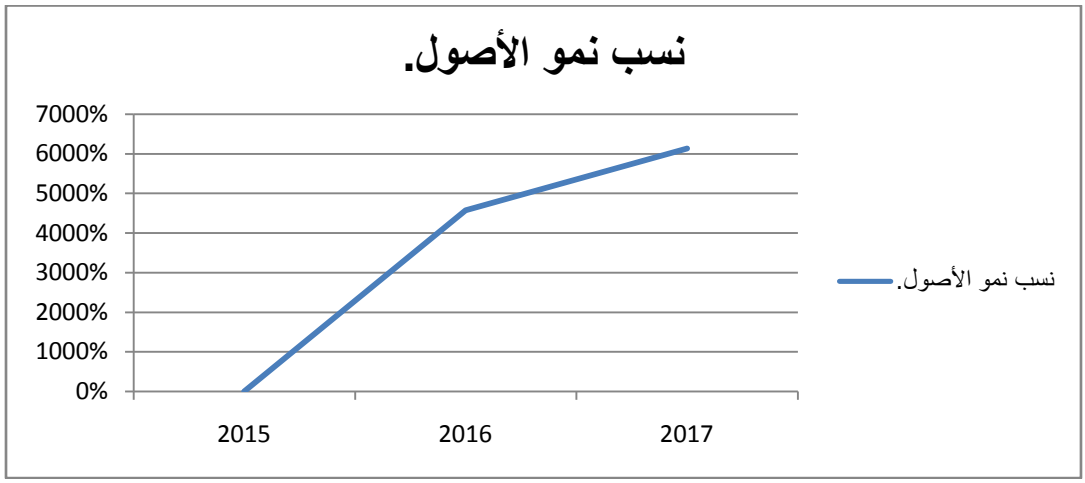

التعليق :

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليه في الجدول أعلاه ، نمو أصول البنك الوطني الجزائري خلال السنوات الثلاثةمحل الدراسة، حيث بلغ حجم الأصول 902282089089,24سنة 2017 مقارنة ب 808202848866,29سنة 2015 ،أي بنسبة نمو بلغت 73,83 % ، و هي نسبة يمكن إعتبارها كبيرة مقارنة بسنة 2015. و بالتالي فإنه يمكن القول ان البنك حقق نسب نمو جيدة و مشجعة.

2 – **معدل الرفع** EM : إن هذا المعدل يتم قياسه و ذلك بإيجاد العلاقة مابين مجموع أصول المصرف في سنة معينة منسوب إلى حقوق الملكية ، بمعنى أخر أنه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية و المعبرة عنها بالعلاقة التالية:

معدل الرفع (مضاعف حق الملكية)= مجموع الأصول / حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل الرفع لبنك التنمية المحلية النتائج المتحصل عليه مبينة في الجدول لأدناه .

الجدول (10.2) يبين معدل الرفع المالي .

	2015	2016	2017
معدل الرفع	15,01	13,17	12,12

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (7.2) : معدل الرفع المالي .

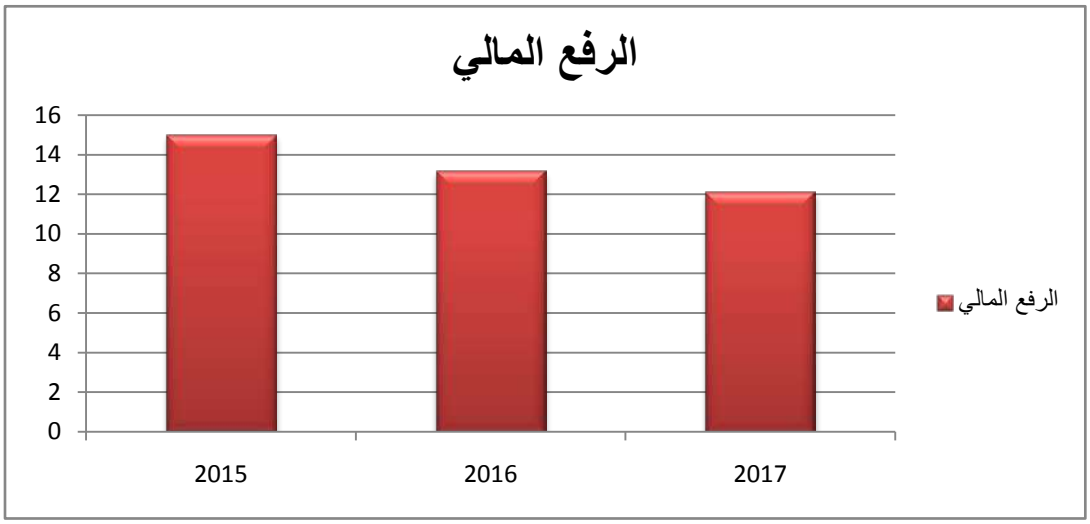

التعليق:

تبين نسبة الرفع المالي مدى إعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، و بالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في إستثماراته.

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه ، نلاحظ إنخفاض معدل الرفع المالي خلال السنوات الثلاثة ، هذه النسب كانت متقاربة ، بلغت أدنى نسبة 12,12 سنة 2017 .

هذه إنخفاض يمكن اعتبارها إيجابية، فالبنك أعتمد على موارده مالية (أمواله الخاصة) لتمويل الأصول.

الفرع الثالث : مؤشرات قياس الأمان:

هناك جملة من المقاييس و المؤشرات التي يستعملها المصرف لغرض قياس الأمان و إمكانيته على مواجهة الإلتزامات، نعرض أهمها أدناه:

1 - **قابلية المصرف على رد الودائع:**

يتم قياس قابلية البنك على رد الودائع إلى أصحابها، و ذلك عن طريق إحتساب و تحديد العلاقة مابين حقوق الملكية (الأموال الخاصة) و إجمالي الودائع لديه و ذلك كما يلي:

قابلية المصرف على رد الودائع = (حقوق الملكية/إجمالي الودائع)×100 %

و لغرض تقييم هذه القابلية و الحكم عليها يتم مقارنتها مع المصارف التجارية الأخرى.

إنطلاقا من القوائم المالية للبنك التنمية المحلية يمكن حساب معدل قابلية المصرف على رد الودائع، النتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدول التالي:

الجدول (11.2) نسب قابلية البنك على رد الودائع.

	2015	2016	2017
نسبة قابلية البنك على رد الودائع%	8,03	9,25	9,77

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (8.2) نسب قابلية البنك على رد الودائع.

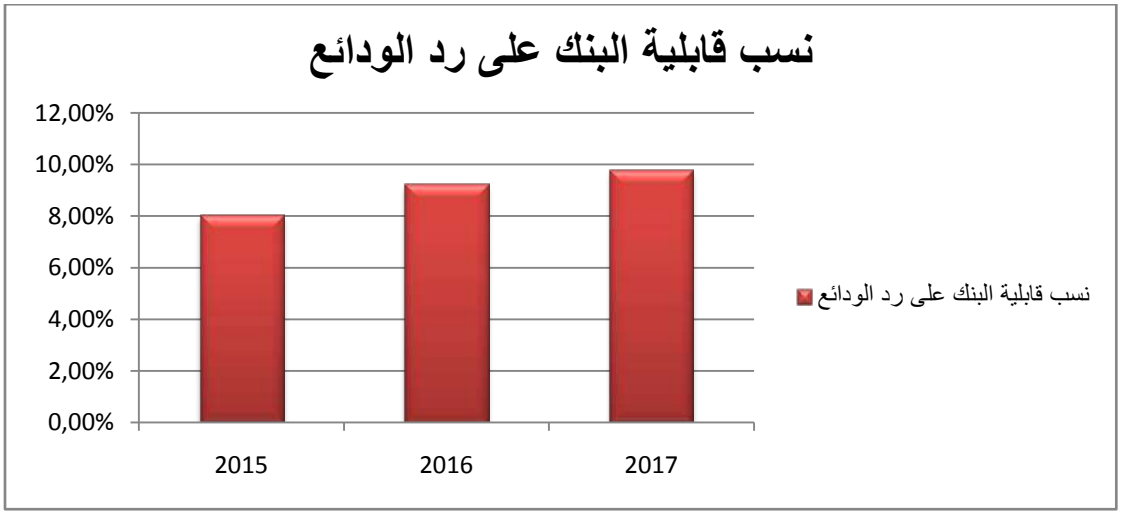

التعليق:

من خلال النتائج أعلاه نلاحظ أن نسبة كانت في حدود 9% خلال السنوات الثلاثة. هذه النسبة عرفت تزايد خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 9,77% مقابل 8,03%، وبالنسبة 9,25% مقارنة بسنة 2016 و هذا راجع الى الزيادة الكبيرة للأموال الخاصة مقارنة بالودائع.

هذه النتائج لا يمكن الحكم عليها مباشرة ، وإنما يتم الحكم عليها بمقارنتها مع النتائج الخاصة بالبنوك المنافسة الأخرى.

2 -معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة:

يقصد بالأصول الخطرة هي الأصول الغير سائلة و يتم إحتسابها كما يلي:

الأصول الخطرة = مجموع الأصول – الأصول السائلة

و تشمل على القروض الممنوحة بكافة أنواعها، الأوراق المالية، الأصول الثابتة، و باقي الأصول الأخرى الغير سائلة.

إن هذه الأصول سميت بالأصول الخطرة و ذلك لأنها لا تتحول إلى نقدية إلا بعد بيعها وإن عملية بيعها غالبا ما تصاحبها خسائر كما أن القروض والأصول الأخرى تحتاج لوقت قد يطول لكي تتحول إلى نقدية.

يتم احتساب العلاقة مابين حقوق الملكية و الأصول الخطرة كما يلي:

معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة = حقوق الملكية/مجموع الأصول – الأصول السائلة

حيث : الأصول السائلة= البند رقم 6 من جدول الأصول الميزانية العامة .

و يمكن استخراجها كنسبة مئوية و ذلك بترجيح النتيجة بـ100 %.

الجدول (12.2) يبين معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة.

	2015	2016	2017
معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة %	6,59	7,51	8,17

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (9.2) يبين معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة.

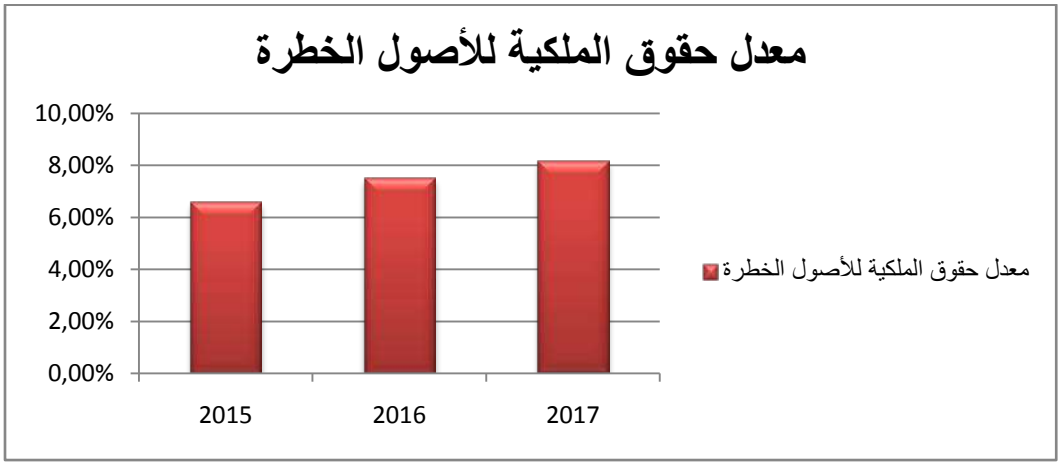

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ، نلاحظ أن معدل الحقوق الملكية للأصول الخطرة كان مرتفع ، و عرف زيادة خلال السنوات الثلاثة . كذالك يمكن أن نلاحظ أن النسب المؤوية كانت متقاربة خلال السنوات الثلاثة حيث بلغت أعلى نسبة 8,17% سنة 2017 مقارنة ب 6,59% سنة 2015.

هذا التزايد يرجع إلى انخفاض المعتبرة لأجمالي الأصول الخطرة (غير سائلة) لدى البنك مقارنة بإجمالي حقوق الملكية.

هذه النتائج هي نتائج منخفضة نوعا ما ، و ذلك بسبب الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك في حالة بيعها إذا ما أراد البنك الحصول على سيولة ، لا يمكن الحكم عليها مباشرة ، وإنما يتم مقارنتها مع النتائج الخاصة بالبنوك المنافسة الأخرى.

3 -هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية:

إن هذه العلاقة توضح قابلية المصرف على مواجهة المخاطر التي تنجم عن هبوط قيمة إستثمارية في الأوراق المالية، و يتم تحديدها و ذلك بنسب حقوق الملكية إلى جميع الإستثمارات في الأوراق المالية كما يلي:

هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار = حقوق الملكية/مجموع الإستثمارات في الأوراق المالية

حيث : **مجموع الإستثمارات في الأوراق المالية=** البند رقم 11 من جدول الأصول الميزانية العامة.

من خلال ما سبق يمكن حساب هامش الأمان للبنك التنمية المحلية، النتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدول أدناه :

الجدول (13.2)هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية .

	2015	2016	2017
هامش الأمان في مقابلةمخاطر الإستثمار	10,34	10,89	12,52

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (10.2) هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية

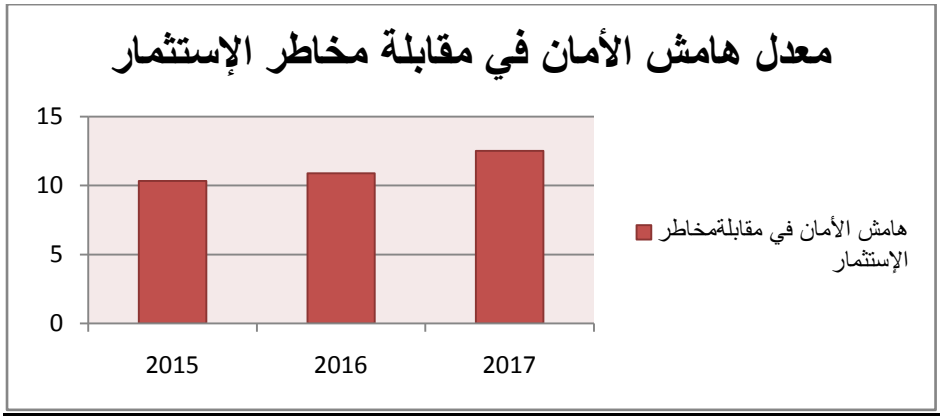

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ، نلاحظ إرتفاع هامش الأمان للبنك خالا السنوات الثلاثة ، حيث بلغت أقصى قيمة سنة 2017 تقدر ب 12,52.

يمكن تفسير هذه الزيادة في السنوات الثلاثة الى الزيادة في حقوق الملكية، و كذالك بسبب تراجع قيم الأوراق المالية، ، ما أدى زيادة هامش الأمان خلال السنوات الثلاثة. و نظرا للتحسن في قيم الوراق المالية ، عرف هامش الأمانارتفاع مستمر.

الفرع الرابع : مؤشرات قياس السيولة:

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الإلتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1 – النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع:

يمكن قياس السيولة عن طريق إحتساب النسبة المئوية للنقدية إلى مجموع الودائع (الجارية و الغير جارية) كما يلي:

النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع = السيولة النقدية/إجمالي الودائع × 100

حيث: **السيولة النقدية=**البند رقم 13من جدول حسابات النتائج .

من خلال القوائم المالية للبنك التنمية المحلية، يمكن حساب نسبة السيولة النقدية الى إجمالي الودائع ، النتائج المتحصل عليه يمكن تلخيصها في الجدول أدناه :

الجدول (14.2) نسبةالسيولة إلى إجمالي الودائع .

	2015	2016	2017
نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع %	1,79	2,29	1,109

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (11.2) نسبةالسيولة إلى أجمالي الودائع.

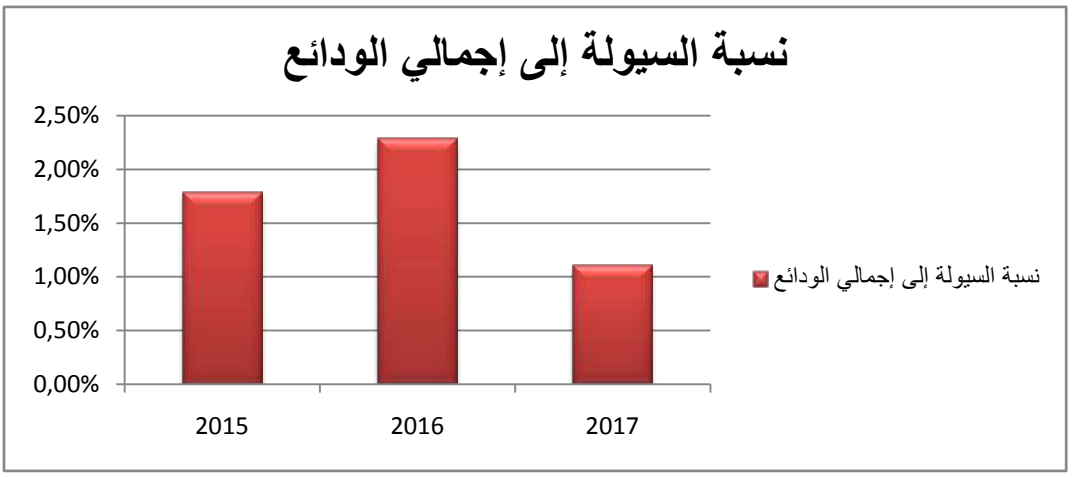

التعليق: يمكن ملاحظة من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ، تزايد نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع خلال سنة 2016، حيث بلغت قيمة زيادة 2,29% سنة 2016 مقارنة ب1,79 % سنة 2015,ثم تنخفض نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع سنة 2017 ب 1,109%كأدنى قيمة.

يمكن تفسير هذا التناقص في النسب بسبب الزيادة المعتبرة للإجمالي الودائع ، مقارنة بالسيولة النقدية. حيث بلغت نسبة نمو الودائع 12,03% سنة 2017 مقارنة ب سنة 2015. وعموما يمكن إعتبار هذه النسب إجابية ومن شأنها أن تعكس مدى إهتمام البنك بعنصر السيولة.

2 -النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى مجموع الودائع الجارية:

يتم إستخراج هذه النسبة عن طريق قسمة السيولة النقدية على مجموع الودائع الجارية و ترجيح النتيجة المتحصل عليها ب 100 كما يلي:

النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع الجارية = السيولة النقدية/إجمالي الودائع الجارية × 100

حيث : **الودائع الجارية =** البند رقم 1+2+3+4+5 من جدول الأصول الميزانية العامة .

الجدول (15.2) نسبةالسيولة إلى إجمالي الودائع الجارية .

	2015	2016	2017
نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع الجارية	0,01614	0,020	0,992

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (12.2) نسبةالسيولة إلى أجمالي الودائع الجارية.

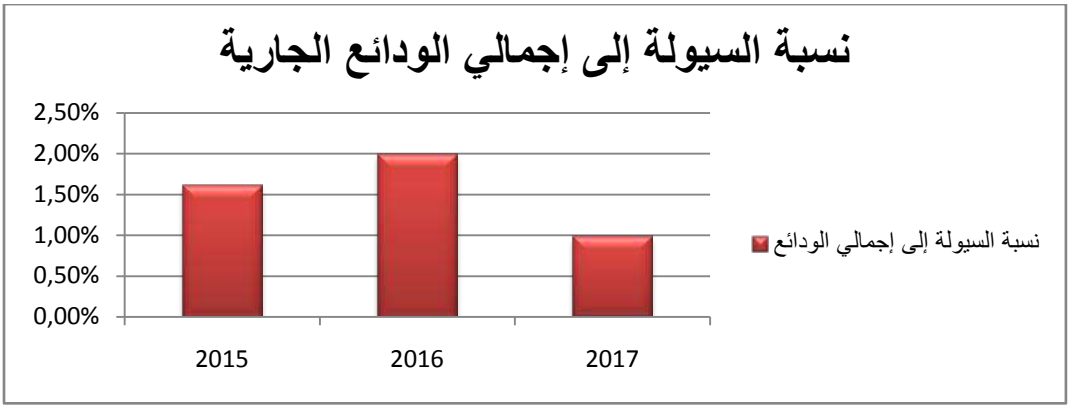

التعليق: يمكن ملاحظة من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ،تزايد نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع الجارية خلال سنة 2016، حيث بلغت قيمة زيادة 2% سنة 2016 مقارنة ب1,6% سنة 2015,ثم تنخفض نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع سنة 2017 ب 0,9%كأدنى قيمة.

يمكن تفسير هذا التناقص في النسب بسبب الزيادة المعتبرة للسيولة النقدية ، مقارنة بالودائع الجارية. وعموما يمكن إعتبار هذه النسب إجابية ومن شأنها أن تعكس مدى إهتمام البنك بعنصر السيولة.

3 - النسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع:

إن هذه النسبة تعكس مقدار الودائع الجارية من مجموع الودائع لدى المصرف و تحسب كما يلي:

النسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع = الودائع الجارية/مجموع الودائع × 100

الجدول (16.2) النسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع.

	2015	2016	2017
النسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع	1,1111	1,1407	1,117

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (13.2) نسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع الودائع.

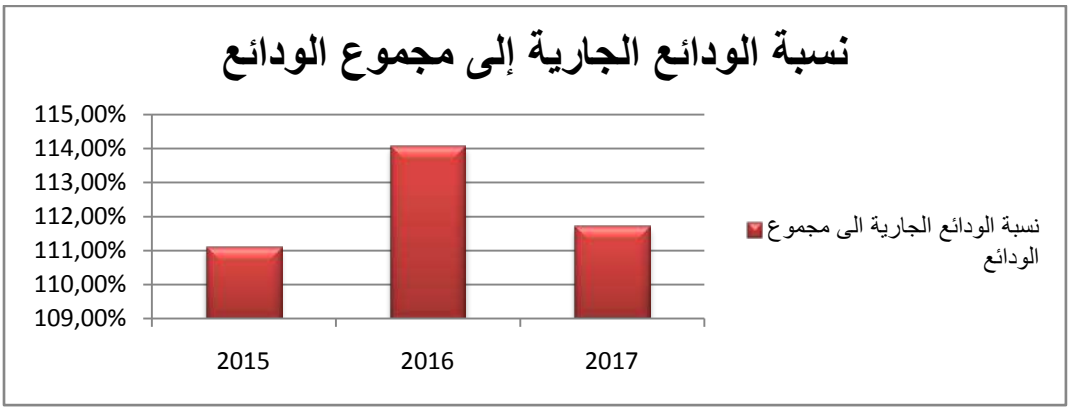

التعليق:

يمكن ملاحظة من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ، تزايد نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع خلال سنة 2016، حيث بلغت قيمة زيادة 111,11% سنة 2016 مقارنة ب114,07% سنة 2015,ثم تنخفض نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع سنة 2017 ب 111,71%.

يمكن تفسير هذا التناقص في النسب بسبب الزيادة المعتبرة للودائع الجارية، مقارنة بالمجموع الودائع. وعموما يمكن إعتبار هذه النسب إجابية ومن شأنها أن تعكس مدى إهتمام البنك بعنصر الودائع.

4 – **نسبة الودائع الجارية إلى حقوق الملكية :**

تحسب هذه النسبة عن طريق قسمة مقدار الودائع الجارية إلى حقوق الملكية(الأموال الخاصة)مرجحة ب100 كما يلي:

النسبة المئوية للودائع الجارية إلى حقوق الملكية = الودائع الجارية/حقوق الملكية × 100

الجدول (17.2) النسبة المئوية للودائع الجارية إلى حقوق الملكية.

	2015	2016	2017
النسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع حقوق الملكية	13,83	12,32	11,43

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

الشكل (14.2) نسبة المئوية للودائع الجارية إلى مجموع حقوق الملكية.

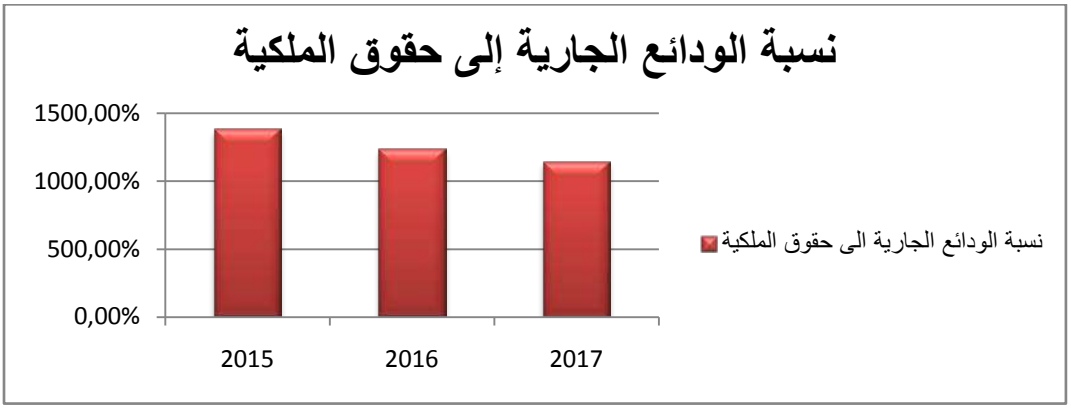

التعليق:

يمكن ملاحظة من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ،تزايد نسبة الودائع الجارية إلى الحقوق الملكية خلال سنوات الدراسة.

ويمكن تفسير هذا التزايد في النسب بسبب الزيادة المعتبرة حقوق الملكية، مقارنة بالودائع الجارية. وعموما يمكن إعتبار هذه النسب إجابية ومن شأنها أن تعكس مدى إعتماد البنك بأمواله الخاصة.

المطلب الثاني: تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

سنتعرض في هذا المطلب لتفسير نتائج الدراسة المتوصل عليها إليها بناءا على المعلومات التي تم جمعها.

من خلال ما تقدم نلاحظ بأن مجاميع المؤشرات و المعايير الوارد ذكرها أعلاه، ترتبط بغاية المصرف و أهدافه الرئيسية،

أولا:تفسير و تحليل نتائج مؤشرات

فالمجموعة الأولى تتعلق بتحقق الأرباح و مستوى الربحية التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، و من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن البنك التنمية المحلية قد حقق مؤشرات ربحية إيجابية خلال السنوات الثلاثة.

كما أن المصرف يرمي إلى التوسع و النمو وذلك ما تعكسه معايير و مؤشرات تحقق النمو (**المجموعة الثانية**)، و من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن أن نلاحظ أن البنك التنمية المحلية حقق معدلات نمو إجابية ، بالرغم من أن معدل الرفع المالي كان منخفضا نوعا ما .

أما مؤشرات **المجموعة الثالثة** فهي توضح مستوى الأمان و تحققه خلال ممارسة المصرف لنشاطه، و إذا ما نظرنا إلى النتائج المتحصل عليها ، نجد أن البنك التنمية المحلية حقق نتائج إجابية خلال السنوات الثلاثة.

أما **المجموعة الرابعة** فتمثل مؤشرات قياس السيولة و إمكانية مواجهة الإلتزامات المستحقة و السحوبات المفاجئة، و على العموم يمكن القول أن فالبنك التنمية المحلية أولى أهمية كبيرة بعنصر السيولة و هذا ما نلاحظه من خلال النتائج المتحصل عليها.

و في الأخير يمكن القول أنه لا يمكن لنا أن نتصور أن المصرف يستطيع أن يحقق المستوى المطلوب من الربحية والنمو مع توفر السيولة و الأمان أثناء ممارسته لنشاطه، ما لم يضمن وفاء الزبائن والمتعاملين معه، وخلق القناعة لديهم بأنه المصرف الأفضل على أساس تنوع الخدمات المقدمة، و سرعتها و حسن الإستقبال و قلة التكلفة.

لهذا نقول بأن المؤشرات التي تطرقنا لها هي مؤشرات متداخلة و مترابطة مع بعضها، ولا يمكن الفصل بينهم و إن التقسيم الذي سردناه هو تقسيما نظريا و ذلك لإيضاح الفكرة و تسهيل عملية استيعابها.

خلاصة الفصل:

إن تقييم الأداء هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس ولإصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المتمثلة في كيفية تقييم الأداء المالي للبن ك ، حيث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك باستخدام مؤشرات قياس الأداء المالي ، لبنك التنمية المحلية إذ تناولنا خلال هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية . أما بالمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى مناقشة وتحليل نتائج الدراسة .

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية :

أن البنك التنمية المحلية يحقق مستوى جيد العوائد وذلك راجع لتنوع المحفظة الاستثمارية .

خاتمة

خاتمة:

إن غاية البنوك هو تحقيق الربحية وكذا ضمان الاستمرارية في النشاط إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات ومواجهة الرواج ولتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة و دائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة وصولا إلى الترسيخ والتسيير الحسن والفعالية المستمرة ومن بين الأدوات والوسائل المستعملة في المجال البنكي هي وضع معايير لقياس وتقييم الأداء.

حيث يعتبر تقييم أداء المالي ذا أهمية بالغة لدى البنوك ، وأداة جوهرية، لمعرفة مستوى البنوك من خلال تحديد نقاط ضعف ونقاط القوة، وكيفية الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة .كما تعتبر كذلك عملية تقييم الأداء المالي مرحلة من المراحل الرقابة المصرفية الفعالة الذي يقوم بها البنك المركزي .

حيث تناول هذا الموضوع تقييم أداء البنك خلال الفترة 2015-2017 الذي من خلاله سعينا الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة "**كيف يتم تقييم الأداء المالي في القطاع البنكي ؟ وماهي مؤشرات قياسه ؟**" من أجل الإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات حيث قدمنا البحث في فصلين تسبقهما مقدمة حيث استعملنا مؤشرات التقييم الأداء المالي وقمنا بتطبيقه على بنك التنمية المحلية .

ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير أفاق الدراسة .

- ✓ **نتائج اختبار الفرضيات:**
  - **الفرضية الأولى** : هذه الفرضية صحيحة و هذا ما تم إثباته في الفصل الثاني ، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية، وتحقيق التنافسية المستديمة للمؤسسة.
  - **الفرضية الثانية** : لا يمكن الحكم على أن البنك كفؤ إذ ما لم يصل إلى تحقيق الفعالية الكافية في الحفاظ على مستوى معين من الكفاءة أو الرفع منه وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.
  - **الفرضية الثالثة** : أما بالنسبة لصحة الفرضية الثالثة توصلنا الحكم على صحة أن بنك التنمية المحلية يحقق أداء مالي جيد.
- ✓ **التوصيات : استنادا على الدراسة التي أجريناها اقترح المواضيع التالية:**
  - زيادة تحكم البنك التنمية المحلية في إدارة الأصول ؛
  - لتنويع في المحفظة الاستثمارية كونها تعتبر الركيزة الأساسية في نشاط البنوك ؛
  - وضع قوانين صارمة على منح القروض ؛
  - التحكم وتسيير تكاليف بنك التنمية المحلية مما يؤدي إلى تقليل من مخاطر البنك .
- ✓ **افاق الدراسة:**

من خلال دراستنا للموضوع ونقترح بعض أفاق الدراسة نذكر مايلي:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بان هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- تقييم كفاءة إدارة البنك.
- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات المصرفية.
- إستراتيجيات الحديثة لزيادة القدرات التنافسية للبنوك.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

- ✓ **الكتب:**

1. ابراهيم محمد المحاسنة، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي**، دار جرير، البحرين، 2013.
2. علاء فرحات طالب و ايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، ط.الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
3. عبد الغفار حنفي ، **السلوك التنظيمي و إدارة الأفراد** ، المكتب العربي الحديث ,مصر, 1993.
4. نصر محمود مزنان فهد، **اثر السياسات الاقتصادية في الأداء المصارف التجارية**، ط.الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2009 .
5. ضياء مجيد،**اقتصاديات النقود و البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 2005.
6. طارق عبد العالي حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطر**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.

- ✓ **الدوريات والملتقيلات:**

7. صالح خالص، **تقيّم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع و تحديات، جامعة الشلف ، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.
8. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، مداخلة في ملتقى بعنوان المنظومة الجزائرية والتحولات الإقتصادية، جامعة الشلف، 14 - 15 ديسمبر 2004 .

- ✓ **البحوث الجامعية:**

- **رسائل الماجستير:**

9. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، ،بسكرة ،2002 -2000 .
10. عبد القادر زيتوني ،**دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر .

- **مذكرات الماستر :**

11. فاطمة الزهراء شادي، **آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013 -2014 .

✓ **المجلات:**

12.أحمد طلفاح – "**مؤشرات الحيطة الكلية**" – مجلة المعهد العربي للتخطيط - أفريل 2005.

13.أحمد بن حماد الحمودة،" **تقييم الأداء الوظيفي**"، دورية الإدارة العامة، المجلد 34، العدد 2 ، سبتمبر1994، معهد الإدارة العامة، الرياض.

14.التجاني وافية وشعوبي محمود فوزي ,**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري** ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,ابحاث اقتصادية وإدارية ,العدد :17,جوان 2015.

15.محمد راتول ,**العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف** ,مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ,العدد:14, 2016.

16.عبد الحسين جاسم محمد , **أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني** , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , المجلة العراقية للعلوم الإدارية . العدد:23,(1997-2004).

17.بلال نوري سعيد الكروي ,**تقييم ربحية المصارف بإستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد** ,جامعة كربلاء ,كلية الإدارة والإقتصاد ,المجلة العراقية للعلوم والادارة ,العدد:24, 2001.

18.كرار نزار نوري وبلال نوري سعيد ,**استخدام مؤشرات مخاطر رأس المال في تقييم الربحية المصرفية ,دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الأردني والقاهرة عمان** ,جامعة كربلاء كلية الإدارة و الاقتصاد ,مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية ,العدد :1,المجلة :25, 2017.

19.محمد جموعي قريشي ,ت**قييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية** ,مجلة الباحث ,الجزء:1,العدد:3, 2004.

20.يوسف بوخلخال،**أثر التطبيق نظام تقييم المصرفي الأمريكي على فعاليات نظام الرقابة على بنوك التجارية دراسة حالةbadr** ،مجلة باحث، العدد 01 ، 2012.

✓ **الجرائد الرسمية :**

21.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر2009 ،المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، العدد 76 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

22.Hempel , George H. ; simonson , Donald G. (Bank Management)5th ed , NewYork , John Wiley And son's , Inc 1999.

23.Rashed Al Karim An Evaluation of Financial Performance of Private Commercial Banks in Bangladesh: Ratio Analysis.

24.anouarhassone la gestion des risque dand les banques islamique moodysinvestors service paris,2008.

25.Mustafa Hassan Mohammad Adam, PhD Department of Accounting by Information Technology Cihan University,Sulaimaniya – Kurdistan Region - Iraq.

ثالثا : المواقع الالكترونية:

26..http://www.bdl.dz , le 12/03/2019, à 5 :34 am.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: جدول الأصول لسنة 2016 – 2015 لبنك التنمية المحلية

Unité en DZD

ACTIF	2016	2015
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBIC, CENTRE CHEQUES POSTAUX	89 573 416 155,66	134 268 674 558,06
ACTIFS FINANCIERS DETENUES A DES FIN DE TRANSACTION	1 097 292 734,44	12 798 298 898,75
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLE A LA VENTE	50 570 550 140,62	37 228 566 590,57
PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIERES	51 018 637 860,03	32 051 274 808,29
PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	599 905 587 976,20	527 623 699 997,27
ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A l'ECHEANCE	9 408 433 035,13	8 502 040 000,00
IMPOTS COURANTS - ACTIF	6 645 955 179,61	4 049 403 132,49
IMPOTS DIFFERES - ACTIF	460 173 316,07	33 218 592,05
AUTRES ACTIFS	20 229 213 283,36	24 087 166 732,73
COMPTES DE REGULARISATIONS	2 992 397 256,45	13 466 344 466,47
PARTICIPATION FILIALES, CO-ENTREPRISES/ENTITES ASSOCIEES	5 902 782 300,71	5 204 452 030,47
IMMEUBLES DE PLACEMENT	11 021 247,71	28 396 900,94
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	9 009 328 820,03	8 850 188 748,13
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	10 988 227,39	11 123 392,07
TOTAL ACTIF	846 925 777 533,41	808 202 848 866,29

الملحق رقم 02: جدول الأصول لسنة 2016 – 2017 لبنك التنمية المحلية

ACTIF

UNITE EN DA

ACTIF	DECEMBRE 2017	DECEMBRE 2016
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBIC, CENTRE CHQS POSTAUX	63 864 653 241,98	89 573 416 155,66
ACTIFS FINANCIERS DETENUES A DES FIN DE TRANSACTION	99 681 908,53	1 097 292 734,44
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLE A LA VENTE	27 992 070 489,61	50 570 550 140,62
PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIERES	55 717 861 100,54	51 018 637 860,03
PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	702 997 351 607,81	599 905 587 976,20
ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A l'ECHEANCE	9 053 740 789,04	9 498 433 035,13
IMPOTS COURANTS - ACTIF	13 541 609 656,26	6 645 955 179,61
IMPOTS DIFFERES - ACTIF	642 578 105,62	460 173 316,07
AUTRES ACTIFS	4 521 700 756,17	20 229 213 283,36
COMPTES DE REGULARISATIONS	6 200 523 118,62	2 992 397 256,45
PARTICIPATION FILIALES,CO-ENTREPRISES /ENTITES ASSOCIEES	5 940 124 572,96	5 902 782 300,71
IMMEUBLES DE PLACEMENT	9 760 398,62	11 021 247,71
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	10 453 851 708,68	9 009 328 820,03
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	1 246 581 631,79	10 988 227,39
ECART D'ACQUISITION	0,00	0,00
TOTAL ACTIF	902 282 089 086,24	846 925 777 533,41

الملحق رقم 03: جدول الخصوم لسنة 2016 – 2015 لبنك التنمية المحلية

Unité en DZD

PASSIF	2016	2015
BANQUE CENTRALE		
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	1 786 497 145,47	21 644 803 381,66
DETTES ENVERS LA CLIENTELE	684 915 563 176,26	638 939 006 599,57
DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	7 737 441 431,11	9 212 883 598,76
IMPOTS COURANTS - PASSIF	11 669 731 239,65	6 418 984 292,42
IMPOTS DIFFERES - PASSIF	2 770 025,01	1 067 829 710,49
AUTRES PASSIFS	28 531 994 240,04	38 195 706 247,67
COMPTES DE REGULARISATION	7 124 409 941,01	9 472 717 570,26
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 256 433 654,49	4 076 804 147,55
SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT ET AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT		
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	11 454 644 326,37	9 958 516 842,52
DETTES SUBORDONNEES	8 400 000 000,00	8 400 000 000,00
CAPITAL	36 800 000 000,00	36 800 000 000,00
PRIMES LIEES AU CAPITAL		
RESERVES	14 038 998 626,47	9 049 455 295,08
ECART D'EVALUATION	-133 216 963,26	-1 047 911 383,40
ECART DE REEVALUATION	8 230 051 736,46	8 264 941 982,65
REPORT A NOUVEAU (+/-)	5 359 432 811,16	759 567 249,67
RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	16 751 026 143,17	6 989 543 331,39
TOTAL PASSIF	846 925 777 533,41	808 202 848 866,29

الملحق رقم 04: جدول الخصوم لسنة 2016 – 2017 لبنك التنمية المحلية

PASSIF

UNITE EN DA

PASSIF	DECEMBRE 2017	DECEMBRE 2016
BANQUE CENTRALE	0,00	0,00
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	45 430 005 966,39	1 786 497 145,47
DETTES ENVERS LA CLIENTELE	709 573 420 374,06	684 915 563 176,26
DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	6 442 145 625,98	7 737 441 431,11
IMPOTS COURANTS - PASSIF	7 030 781 784,37	11 669 731 239,65
IMPOTS DIFFERES - PASSIF		2 770 025,01
AUTRES PASSIFS	6 406 181 339,11	28 531 994 240,04
COMPTES DE REGULARISATION	15 637 647 635,32	7 124 409 941,01
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 207 339 785,27	4 256 433 654,49
SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT-AUTRES SUBVENTS D'INVESTS.	0,00	0,00
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	9 933 701 973,47	11 454 644 326,37
DETTES SUBORDONNEES	8 400 000 000,00	8 400 000 000,00
CAPITAL	36 800 000 000,00	36 800 000 000,00
PRIMES LIEES AU CAPITAL	0,00	0,00
RESERVES	31 149 457 580,80	14 038 998 626,47
ECART D'EVALUATION	-1 714 846 221,26	-133 216 963,26
ECART DE REEVALUATION	8 184 542 932,52	8 230 051 736,46
REPORT A NOUVEAU (+/-)		5 359 432 811,16
RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	13 801 710 310,20	16 751 026 143,17
TOTAL ACTIF	902 282 089 086,24	846 925 777 533,41

الملحق رقم 05: حسابات النتائج لسنة 2016 – 2015 لبنك التنمية المحلية

Unité en DZD

COMPTE DE RESULTATS	2016	2015
Intérêts et produits assimilés	43 582 017 698,25	29 175 638 601,25
Intérêts et charges assimilés	-10 317 718 197,69	-9 182 425 931,78
Commissions (produits)	6 280 643 269,79	5 098 896 266,99
Commissions (charges)	-82 630 450,18	-56 932 768,45
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
Gains ou pertes nets sur actif financiers disponibles à la vente	58 000,00	
Produits des autres activités	312 830 436,33	695 739 084,37
Charges des autres activités	-149 680 626,26	-533 327 898,29
Produits nets bancaires	39 575 520 130,24	25 197 587 854,09
Charges générales d'exploitation	-11 360 951 190,47	-9 573 286 504,82
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-672 330 495,21	-690 894 661,49
Résultat brut d'exploitation	27 542 238 444,56	14 933 406 687,78
Dotations aux provisions et aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-21 406 530 022,74	
Reprise de provisions de pertes de valeurs et récupération sur créances amorties	15 889 508 216,74	-16 747 476 805,33 12 014 786 249,70
Résultat d'exploitation	22 025 216 638,56	10 200 716 132,15
Gains ou pertes nets sur autres actifs	10 225 426,80	15 856 846,68
Eléments extraordinaires "charges"		
Résultat avant impôt	22 035 898 871,59	10 216 649 071,53
Impôts sur les résultats et assimilés	-5 284 872 728,42	-3 227 105 740,14
Résultat net de l'exercice	16 751 026 143,17	6 989 543 331,39

الملحق رقم 06: حسابات النتائج لسنة 2016 – 2017 لبنك التنمية المحلية

COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2017

UNITE EN DA

LIBELLE	DECEMBRE 2017	DECEMBRE 2016
INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILES	45 808 540 015,44	43 532 017 698,25
INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILES	-12 091 302 539,74	-10 317 718 197,69
COMMISSIONS (PRODUITS)	6 692 140 036,46	6 280 643 269,79
COMMISSIONS (CHARGES)	-202 193 094,84	-82 630 450,18
GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS A DES FINS DE TRANSACTION	679 971,65	0,00
GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIF FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	26 712 299,76	58 000,00
PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	130 130 176,95	312 830 436,33
CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-44 416,79	-149 680 626,26
PRODUITS NETS BANCAIRES	**40 364 662 448,89**	**39 575 520 130,24**
CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-11 897 987 598,93	-11 360 951 190,47
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEURS SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-879 292 602,88	-672 330 495,21
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**27 587 382 247,07**	**27 542 238 444,56**
DOTATIONS AUX PROVISIONS ET AUX PERTES DE VALEURS ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-19 089 764 103,04	-21 406 530 022,74
REPRISE DE PROVISIONS DE PERTES DE VALEURS ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	8 445 997 964,75	15 889 508 216,74
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**16 943 616 108,78**	**22 025 216 638,56**
GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	17 548 125,88	10 225 426,80
ELÉMENTS EXTRAORDINAIRES "PRODUITS"	2 899 979,54	456 806,23
ELÉMENTS EXTRAORDINAIRES "CHARGES"	0,00	0,00
RÉSULTAT AVANT IMPÔT	**16 964 064 214,20**	**22 035 898 871,59**
IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-3 162 353 904,00	-5 284 872 728,42
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**13 801 710 310,20**	**16 751 026 143,17**

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

الملحق رقم 07: جدول التزامات لسنة 2016 – 2015 لبنك التنمية المحلية

Unité en DZD

ENGAGEMENT	2016	2015
ENGAGEMENTS DONNES	125 874 151 377,66	125 070 743 560,98
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES		
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	24 836 942 415,03	26 546 234 633,99
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	29 846 355 928,63	25 867 531 055,87
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	69 414 817 893,72	71 041 456 253,37
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	1 776 035 140,28	1 615 521 617,75
ENGAGEMENTS DOUTEUX		
ENGAGEMENTS RECUS	2 101 849 524 661,91	1 820 182 421 404,36
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	5 428 700 372,32	5 468 113 647,31
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	27 712 579 818,89	25 886 987 342,70
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	2 068 708 244 470,70	1 788 827 320 414,35

الفهرس

الفهرس

الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
قائمة المختصرات والرموز	IX
المقدمة	أ - ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للأداء المالى فى القطاع البنكى	
تمهيد	2
المبحث الأول : الأداء المالي مفاهيم أساسية	3
المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي	3
المطلب الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي	10
المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية	24
المطلب الأول : الدراسات عن الاقتصاديات العربيةو الاجنبية	24
المطلب الثاني : مقارنة الدراسة السابقة بدراسة الحالية	27
الفصل الثاني : دراسة حالة لبنك التنمية المحلية تقرت	
تمهيد	29
المبحث الأول : طريقة جمع أدوات الدراسة	30
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية	30
المطلب الثاني : أدوات الدراسة	33
المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة	38
المطلب الأول : تقييم الأداء المالي لبنك التنمية المحلية	38
المطلب الثاني : تفسير ومناقشة نتائج الدراسة	53
خاتمة	55
قائمة المصادر والمراجع	58
الملاحق	60
الفهرس	66